مركز الانطلاقة للدراسات

ALENTILAQAH RESEARCH CENTER (A.R.C)

المؤتمر الوطني لحزب العمال الاسترالي والصراع الإسرائيلي الفلسطيني

ترجمة وبحث خالد غنام

ملخص المادة

المادة عبارة عن ملف بحثي/إخباري يوثّق نقاشات **المؤتمر الوطني الخمسين لحزب العمال الأسترالي** (أديلايد، 23-25 يوليو 2026) بخصوص **الصراع الإسرائيلي الفلسطيني**، ويجمع بين تقرير تمهيدي ومجموعة مقالات وبيانات صحفية مترجمة من مصادر متعددة (الغارديان، فايننشال ريفيو، سيدني مورنينغ هيرالد، ABC، APAN، منظمة العفو الدولية، السفارة الإسرائيلية، AIJAC، إلخ).

أبرز النقاط:

- **مسودة البرنامج الوطني 2026** أعادت صياغة موقف الحزب من إسرائيل/فلسطين بشكل مختلف جذريًا عن نسخة 2023، مع تأكيد اعتراف أستراليا بدولة فلسطين (سبتمبر 2025)، ومعارضة الاستيطان والضم، ودعم محكمتي العدل والجنايات الدوليتين.
- **حذف لافت**: أُسقطت من النسخة النهائية عبارة كانت في المسودات الأولى تنص صراحة على "وجوب نزع سلاح حماس وعدم منحها أي دور في دولة فلسطين" — ما أثار غضب الجالية اليهودية والسفارة الإسرائيلية.
- **بيني وونغ** (وزيرة الخارجية) أعلنت حزمة مساعدات (15-25 مليون دولار) لإعادة إعمار غزة، مع تأكيدها الشخصي على ضرورة نزع سلاح حماس رغم غياب ذلك من نص البرنامج الرسمي.
- **السفارة الإسرائيلية** أصدرت بيانًا نادرًا انتقدت فيه المسودة بشدة، معتبرة أنها تُحمّل "إسرائيل" وحدها مسؤولية الصراع وتتجاهل حماس والسلطة الفلسطينية.
- **إد هوسيك** (نائب يساري) حاول فرض قرار أكثر تشددًا ضد "إسرائيل" (اتهامات إبادة جماعية وفصل عنصري، سحب الملحقين العسكريين، عقوبات تجارية) لكنه **فشل** في حشد التأييد بعد سحب نقابة عمال الموانئ دعمها تحت ضغط قيادة الحزب.
- بدلًا من ذلك، ظهر **جوش بيرنز** (يهودي) و**باسم عبدو** (فلسطيني الأصل) معًا لتمرير الصيغة التوافقية دون تعديل، في مشهد "وحدة" مُدبّر.
- منظمات مثل **APAN** ومنظمة **العفو الدولية** انتقدت الحزب لعدم اتخاذ موقف أكثر صرامة (وقف تصدير الأسلحة، عقوبات على المستوطنات)، بينما اعتبرت مجموعات يهودية مثل **AIJAC** أن حذف شرط نزع سلاح حماس تراجع خطير.
- عدة معلقين (ABC، The Conversation) وصفوا المؤتمر بأنه مثال على "الديمقراطية المُدارة" حيث حُسمت الخلافات خلف الكواليس قبل وصولها لقاعة التصويت، وانتهى دون أي مفاجآت جوهرية.

بإيجاز شديد

حزب العمال الأسترالي عقد مؤتمره الوطني وأقرّ برنامجًا معتدلًا نسبيًا تجاه "إسرائيل"-فلسطين: يدعم حل الدولتين ويعارض الاستيطان، لكنه **حذف** الدعوة الصريحة لنزع سلاح حماس مقارنة بمسودات سابقة. محاولة النائب إد هوسيك لتشديد الموقف (اتهامات إبادة جماعية) **فشلت** بعد تدخل قيادة الحزب لكبح النقاش، فيما انتقدت "إسرائيل" والجالية اليهودية المسودة من جهة، وانتقدتها منظمات مناصرة لفلسطين من جهة أخرى لعدم ذهابها بعيدًا كفاية.
(مركز الانطلاقة للدراسات على منصة أكاديمية عثمان أبوغربيةhttps://t.me/fatahacad)

تقرير خالد غنام

نجح الجناح اليساري في حزب العمال بقيادة إد هوسيك، من تحقيق انتصار جديد لدعم الشعب الفلسطيني. ما تم الإعلان عنه ((لم يعد من الضروري نزع سلاح حركة حماس، لكن لا يجب ان تكون سلطة حاكمة في قطاع غزة)) وهي خطوة مهمة في دعم شرعية الشعب الفلسطيني وحقه في المقاومة لدحر الاحتلال الإسرائيلي.

لم يتم الكشف عن باقي النقاط حتى الآن لكن المؤشرات تؤكد أن حزب العمال الأسترالي سيتحرك إلى اليسار.

سعى قادة أجنحة الحزب لتحقيق سياسة متوازنة تضمن بقاء التحالف الأسترالي الإسرائيلي، مع ضمان تحقيق حل الدولتين، والإسراع في إدخال المساعدات الإنسانية لقطاع غزة والبدء في عملية لإعادة إعمار قطاع غزة، بدون أي شروط إضافية مثل نزع سلاح حركة حماس.

حيث تم التصويت على الفقرة الخاصة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني من مسودة برنامج حزب العمال دون أي تعديلات جوهرية؛ مما أثار موجة من الانتقادات بين صفوف الحركة الصهيونية الأسترالية، التي اعتبرت أن إعادة الإعمار مشروع بنزع سلاح حركة حماس.

من جانب آخر، عبّرت شبكة مناصرة فلسطين الأسترالية APAN عن استيائها من عدم تبني المؤتمر لورقة إنصاف فلسطين التي قدّمها النائب إد هوسيك، الداعية لقطع العلاقات التجارية مع إسرائيل، ومعاقبة مجرمي الحرب الإسرائيليين على ارتكابهم إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني.

ما رشح في الإعلام الأسترالي عن صفقات سرية تم الاتفاق عليها بين قادة أجنحة حزب العمال، تؤكد أن هناك خطوات إيجابية سيتم الإعلان عنها ضمن باقة من القرارات الحكومية التي تدعم الفلسطينيين، خصوصًا بموضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ونقلها إلى مرحلة أكثر تقدمًا. وأن توجه قادة الأجنحة يدعو لضرورة بدء عملية إعادة إعمار قطاع غزة، تتطلب التنسيق مع السلطة الفلسطينية ومجلس السلام، وأن الحكومة الاسترالية أقرت فعليًا حزمة من المساعدات العاجلة للفلسطينيين.

كما حظي موضوع إصلاح السلطة الفلسطينية، بمناقشة واسعة تضمن دعم السلطة الفلسطينية في تحسين أدائها لخدمة المجتمع الفلسطيني وتطوير كفاءة الموظفين الحكوميين. بينما رأت أطراف داخل الحزب بأن السلطة الفلسطينية ما زالت تموّل صندوق دعم الإرهابيين (أسر الشهداء والمعتقلين)، بطريقة غير مباشرة، إلا أكدت قيادة الحزب بأن هذا التخمين لا يتطابق مع الإعلان الصريح للسلطة الفلسطينية بأنها توقفت عن دعم هذا الصندوق. فقد أصدر رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، في فبراير 2025، مرسوماً يقضي بـ"إلغاء المواد الواردة بالقوانين والنظم المتعلقة بنظام دفع المخصصات المالية لعائلات الأسرى والشهداء والجرحى".

بموضوع آخر متعلق بالمستوطنات الإسرائيلية، أكد المؤتمر أنها غير شرعية وتخالف القانون الدولي، وتعيق فرص السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأكد المؤتمر أنه يعارض ضم الأراضي الفلسطينية، ويطالب إسرائيل بإنهاء أنشطتها الاستيطانية غير القانونية واحتلالها، تحقيقاً للأمن لفلسطين وإسرائيل والمنطقة. ويحث حزب العمال الحكومة على منع أي دعم للأنشطة الاستيطانية غير القانونية أو عنف المستوطنين المتطرفين، واتخاذ مزيد من الإجراءات والعقوبات حسب الضرورة.

وأن حزب العمال يؤمن بالقانون الدولي، وسيدافع عنه. ويدعم محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، ويلتزم بقراراتهما الملزمة. كما يُقرّ حزب العمال بنتائج فتوى محكمة العدل الدولية بشأن التبعات

القانونية الناجمة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

بموجب القانون الدولي الإنساني، يتعين على إسرائيل الوفاء بالتزاماتها كقوة احتلال، بما في ذلك توفير الغذاء والإمدادات الطبية للسكان المدنيين الفلسطينيين. ويُعدّ توفير فرص العمل جزءًا من المطالب الدولية لإسرائيل بالسماح لمنظمات الإغاثة والمنظمات غير الحكومية بتقديم مساعدات منقذة للحياة للفلسطينيين في غزة، بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة.

لطالما عارضت أستراليا عقوبة الإعدام باعتبارها شكلاً غير إنساني ومهيناً من أشكال العقاب. ويدين حزب العمال التشريعات الأخيرة الصادرة عن الكنيست وجميع القوانين التمييزية الأخرى التي تستهدف الفلسطينيين.

يقف حزب العمال إلى جانب المجتمعات المحلية المتضررة من هذا الصراع الممتد لأجيال. وسندعم المبادرات التي تُقرّب بين الإسرائيليين والفلسطينيين، سعياً نحو حل الدولتين القائم على حدود معترف بها دولياً. وانطلاقاً من قيم حزب العمال المتمثلة في الاحترام والكرامة والشمول، يُعرب الحزب عن أمله الجماعي في مستقبل ينعم فيه شعبا فلسطين وإسرائيل والمنطقة بالسلام والأمان.

هذه النقاط التي تم الاتفاق عليها تُعد ملزمة للحكومة الأسترالية الحالية ولقيادة حزب العمال، الذي يحظى بأغلبية برلمانية، تجعله قادر على تنفيذ التزاماته دون أي عائق حقيقي. ويتوقع أن يشهد الشهر المقبل نشاطًا دبلوماسيًا من أجل إدخال المساعدات الإنسانية لقطاع غزة والبدء في عملية إعادة إعمار قطاع غزة.

نستعرض معكم أهم المراجع الرئيسية لهذا التقرير التي أكدت أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني كان من أبرز قضايا الشؤون الدولية التي تم مناقشتها في المؤتمر، وأن الإعلام الأسترالي خصص لها مساحة إعلامية كبيرة. لم أعرض ما تم نشره في مواقع التواصل الاجتماعي؛ حيث إن الكثير منها لم يكن له مصادر موثوقة. وكذلك مناقشات قانون منع خطاب الكراهية ومعاداة السامية حيث سيتم دراسته بشكل منفصل في دراسة ثانية.

ولم أطرق للفعاليات والمظاهرات التي جرت خارج قاعات المؤتمر، لأنها كانت تحمل عناوين كثيرة تخص سياسات حزب العمال في الشؤون الداخلية، إضافة لمواضيع متعددة بالشؤون الخارجية، دون أن لا أنكر أن المتظاهرين طالبوا بالعدالة من أجل فلسطين، ومحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، على جرائم الحرب، التي ارتكبوها بحق الشعب الفلسطيني أثناء حرب الإبادة الجماعية التي ما زال يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

الفهرس

مسودة البرنامج الوطني لحزب العمال لعام 2026 5
الدعم الأسترالي لتعافي الفلسطينيين وإصلاحهم وبناء السلام 6
بيان صحفي صادر عن سفارة إسرائيل في أستراليا بشأن مسودة البرنامج الوطني لحزب العمال الأسترالي فيما يتعلق بإسرائيل 8
يجب على المؤتمر الوطني لحزب العمال أن يضع خطاً أحمر بشأن الإبادة الجماعية والتواطؤ الأسترالي. 11
تحث منظمة العفو الدولية في أستراليا حزب العمال على وقف التطهير العرقي الإسرائيلي للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، وذلك بالتزامن مع تجمع قادة الحكومة الفيدرالية في أديلايد لحضور المؤتمر الوطني لحزب العمال..... 13
إسرائيل تنتقد مسودة سياسة حزب العمل بشأن فلسطين في تدخل أجنبي نادر قبيل مؤتمر الحزب.... 14
وونغ يؤيد نزع سلاح حماس، لكن أجنحة حزب العمال تتمسك بموقف بشأن السياسة المتوازنة 16
مسودة حزب العمال الأسترالي تشوبها إغفال حماس، لكن من المقرر أن يحافظ المؤتمر على الوضع الراهن 17
النائب السابق عن حزب العمال يتهم جوش بيرنز بأنه "درع بشري لحماية بيني وونغ". 19
إد هوسيك يشير إلى مزاعم الإبادة الجماعية والفصل العنصري في سياق حثّه حزب العمال على تبني موقف أكثر صرامة تجاه إسرائيل..... 22
شبكة مناصرة فلسطين الأسترالية APAN: نحن هنا أمام قاعة المؤتمر الوطني لحزب العمال..... 25
نص المؤتمر الصحفي للنائب جيمس باترسون: وزير دفاع الظل - حزب الأحرار الليبرالي..... 26
«لا أهتمّ إطلاقاً»: إد هوسيك يتحدّى بعد أن أسقط حزب العمال اقتراح إسرائيل..... 29
المؤتمر الوطني حزب العمال يتجنب الخوض في نزاع غزة بعد فشل إد هوسيك في فرض مناقشة بشأنه..... 32
فشلت مساعي إد هوسيك، التي قادها حزب العمال، لحثه على الاعتراف بالإبادة الجماعية في غزة، مما حال دون اندلاع نزاع علني..... 35
وجهة نظر من صحيفة ذا هيل: "الديمقراطية المُدارة" لحزب العمال تبلغ ذروتها مع إلقاء غطاء على المعارضة لصراع إسرائيل - غزة..... 37
المؤتمر الذي شهد أكبر معارك الصراع الداخلي في حزب العمال منذ أي وقت مضى..... 39
بيان مجلس الشؤون الأسترالية الإسرائيلية واليهودية بشأن المؤتمر الوطني ومنصة حزب العمال الأسترالي..... 41
الأمين العام لحزب العمال الأسترالي ينفي أن الحزب يكبت المعارضة بعد أن أغلق المؤتمر مناقشات فلسطين واتفاقية أوكوس..... 41

مسودة البرنامج الوطني لحزب العمال لعام 2026

20 يوليو 2026[1]

تُشكّل مسودة البرنامج الوطني لعام 2026 نقطة انطلاق النقاش خلال اجتماعنا في أديلايد من الخميس 23 يوليو إلى السبت 25 يوليو 2026، لحضور المؤتمر الوطني الخمسين لحزب العمال الأسترالي. يُعدّ المؤتمر الوطني أكبر تجمع سياسي في أستراليا وأهم منتدى لصنع القرار في حزب العمال. سيحضر مؤتمر هذا العام آلاف من مؤيدي حزب العمال، بمن فيهم 400 مندوب، و200 مندوب بالوكالة، والتكتل الفيدرالي، ومئات من أعضاء الحزب والمراقبين والضيوف. يُعقد المؤتمر الوطني الخمسون بعد مرور أكثر من عام بقليل على بداية الولاية الثانية لحكومة أنتوني ألبانيز. تُحدّد مسودة البرنامج الوطني، المُقسّمة إلى سبعة فصول، الإجراءات التي اتخذها حزب العمال لمساعدة الأستراليين اليوم، والتغييرات الحقيقية التي نُجريها لتهيئة البلاد للمستقبل.

لعل أهم النقاط الهامة في ستكون مناقشة قانون معاداة السامية الجديد تحت بند توحيد الناس؛ لكي ينعم الجميع بالاحترام والمساواة والكرامة وفرصة المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لأمتنا، في بيئة خالية من الكراهية أو التحرش.

أما على الصعيد السياسي يهمنا تسليط الضوء على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، خصوصًا أن المؤتمر مطالب على المصادقة على للاعتراف بالدولة الفلسطينية، حيث إن الحكومة الفدرالية اعترفت شكليًا دون اتخاذ الإجراءات العملية التي تجعل الاعتراف بالدولة الفلسطينية حقيقية واقعة لا مجرد إعلان استعراضي .

ذكرت المسودة مجموعة من النقاط للنقاش والتصويت بخصوص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي:

1- لطالما دعم حزب العمال الاسترالي حل الدولتين، وحق إسرائيل وفلسطين في الوجود، باعتبارهما السبيل الوحيد نحو مستقبل يستطيع فيه الفلسطينيون والإسرائيليون العيش بحرية وأمان.
2- في إطار مساهمة أستراليا في بناء هذا المستقبل، اعترفت حكومة حزب العمال بدولة فلسطين في سبتمبر 2025، إلى جانب المجتمع الدولي. ويؤكد حزب العمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير ومبادئ السيادة والعدالة والكرامة، وفقاً لاتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن.
3- يعارض حزب العمال ضم الأراضي الفلسطينية، ويطالب إسرائيل بإنهاء أنشطتها الاستيطانية غير القانونية واحتلالها، تحقيقاً للأمن لفلسطين وإسرائيل والمنطقة. ويحث حزب العمال الحكومة على منع أي دعم للأنشطة الاستيطانية غير القانونية أو عنف المستوطنين المتطرفين، واتخاذ مزيد من الإجراءات والعقوبات حسب الضرورة.
4- يدين حزب العمال بلا تحفظ الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك ما ارتكبته حماس وغيرها من الجماعات المتطرفة.
5- يؤكد حزب العمال مجدداً إيماننا بأن الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون أن يعيشوا حياتهم في مأمن من الإرهاب والعنف.

[1] - 2026_ALP_Draft_National_Platform.pdf

6- يؤمن حزب العمال بالقانون الدولي وستدافع عنه. ويدعم محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وتلتزم بقراراتهما الملزمة. كما يُقرّ حزب العمال بنتائج فتوى محكمة العدل الدولية بشأن التبعات القانونية الناجمة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

7- بموجب القانون الدولي الإنساني، يتعين على إسرائيل الوفاء بالتزاماتها كقوة احتلال، بما في ذلك توفير الغذاء والإمدادات الطبية للسكان المدنيين الفلسطينيين. ويُعدّ توفير فرص العمل جزءًا من المطالب الدولية لإسرائيل بالسماح لمنظمات الإغاثة والمنظمات غير الحكومية بتقديم مساعدات منقذة للحياة للفلسطينيين في غزة، بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة.

8- لطالما عارضت أستراليا عقوبة الإعدام باعتبارها شكلاً غير إنساني ومهيناً من أشكال العقاب. ويدين حزب العمال التشريعات الأخيرة الصادرة عن الكنيست وجميع القوانين التمييزية الأخرى التي تستهدف الفلسطينيين.

9- يقف حزب العمال إلى جانب المجتمعات المحلية المتضررة من هذا الصراع الممتد لأجيال. وسندعم المبادرات التي تُقرّب بين الإسرائيليين والفلسطينيين، سعياً نحو حل الدولتين القائم على حدود معترف بها دولياً. وانطلاقاً من قيم حزب العمال المتمثلة في الاحترام والكرامة والشمول، يُعرب الحزب عن أمله الجماعي في مستقبل ينعم فيه شعبا فلسطين وإسرائيل والمنطقة بالسلام والأمان.

الدعم الأسترالي لتعافي الفلسطينيين وإصلاحهم وبناء السلام

21 يوليو 2026 [2]

موقع الرسمي لوزيرة الخارجية الاسترالية بيني وونغ

بيان صحفي مشترك مع: معالي الدكتورة آن آلي، عضو البرلمان، وزيرة التنمية الدولية

تُعلن الحكومة الأسترالية عن دعم جديد لجهود إعادة الإعمار في غزة وتعزيز الأسس المؤسسية لدولة فلسطين.

تجمع هذه الحزمة بين المساعدات الإنسانية الضرورية ودعم إصلاحات الحوكمة والمؤسسات العامة والتنمية الاقتصادية، وذلك في إطار جهود دولية منسقة للنهوض بحل الدولتين.

بالتعاون مع شركاء ذوي رؤية مشتركة، واستنادًا إلى اعتراف أستراليا بدولة فلسطين في سبتمبر 2025، تدعم هذه الحزمة الجهود الفلسطينية الرامية إلى تعزيز المؤسسات العامة، وتحسين الإدارة الاقتصادية، ودعم الحكم الديمقراطي، بما يُسهم في بناء سلطة فلسطينية أقوى وأكثر فعالية قادرة على تلبية احتياجات شعبها.

يشمل التمويل المخصص للتعافي المبكر والإصلاحات 15 مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة "هورايزون". يجمع هذا الصندوق وكالات الأمم المتحدة لإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، والصحة، والتعليم، والإسكان، بالإضافة إلى إزالة الأنقاض والحد من مخاطر الذخائر المتفجرة.

[2] - Australian support for Palestinian recovery, reform and peacebuilding | Australian Minister for Foreign Affairs

تُكمّل مساهمة أستراليا أكثر من 80 مليون دولار تعهدت بها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة لصندوق "هورايزون"، مما يعكس التزامًا مشتركًا بتعافي غزة والظروف طويلة الأجل اللازمة لتحقيق سلام دائم.

تشمل الحزمة أيضًا 10 ملايين دولار لصندوق إعادة الإعمار والتنمية الفلسطيني التابع للبنك الدولي لتعزيز إدارة المالية العامة للسلطة الفلسطينية. ويحظى هذا الصندوق بدعم من اليابان والمملكة المتحدة وكندا وفرنسا والسويد وسويسرا وأيسلندا.

ستكون المؤسسات الفلسطينية القوية والخاضعة للمساءلة والفعّالة عنصرًا حاسمًا في جهود التعافي المستقبلية، والاستقرار الإقليمي، وآفاق السلام على المدى الطويل. سنواصل العمل مع الشركاء لإلزام السلطة الفلسطينية بالالتزامات التي قطعتها على نفسها لأستراليا والمجتمع الدولي، والتي تشمل إصلاح الحكم، وإنهاء مدفوعات السجناء، وإجراء إصلاحات في التعليم، ونزع السلاح، وإجراء انتخابات عامة.

تواصل حماس تقويض فرص حل الدولتين ورفض حق إسرائيل في الوجود. وتؤكد أستراليا إدانتها القاطعة لحماس، بما في ذلك جرائمها في 7 أكتوبر 2023 وأعمالها الإرهابية المستمرة. وتؤكد الحكومة الأسترالية مجدداً على ضرورة نزع سلاح حماس وعدم مشاركتها في دولة فلسطين.

من خلال دعم الحكم المدني الفعال والإدارة العامة، تُسهم أستراليا في معالجة الظروف التي تسمح للإرهاب والتطرف بالانتشار، مع تعزيز المؤسسات اللازمة لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

سيتم تقديم التمويل عبر شركاء دوليين موثوق بهم، مع رقابة صارمة ومساءلة وضمانات لضمان استخدام المساعدة الأسترالية للغرض المخصص لها.

<u>تصريحات منسوبة إلى وزيرة الخارجية بيني وونغ:</u>

"تُجسّد هذه الحزمة التزام أستراليا العملي بدعم تعافي فلسطين وإصلاحها وبناء مؤسساتها. لا يمكن لحماس أن تلعب أي دور في دولة فلسطين.

"يتطلب السلام الدائم حكماً شرعياً، وفرصاً اقتصادية، وأمناً لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين.

"ستواصل أستراليا العمل عن كثب مع شركائها الدوليين للمساعدة في تهيئة هذه الظروف."

<u>تصريحات منسوبة إلى وزيرة التنمية الدولية، الدكتورة آن علي:</u>

"لا تزال الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين هائلة، وستحتاج المجتمعات إلى دعم مستمر للتعافي وإعادة البناء. ستُكمّل حزمة التمويل هذه مساعداتنا الإنسانية الحالية".

"سيُساهم هذا الاستثمار في تعزيز المؤسسات، ودفع جهود الإصلاح، ودعم المجتمعات في مسيرتها نحو التعافي وبناء القدرة على الصمود".

"تُحقق مساعدات التنمية الأسترالية نتائج ملموسة للفئات الأكثر ضعفاً، مع دعمها في الوقت نفسه لإصلاحات الحوكمة والمؤسسات اللازمة لتحقيق الاستقرار والازدهار على المدى الطويل."

بيان صحفي صادر عن سفارة إسرائيل في أستراليا بشأن مسودة البرنامج الوطني لحزب العمال الأسترالي فيما يتعلق بإسرائيل

21 يوليو 2026[3]

تشير سفارة إسرائيل إلى أن هذه المقترحات السياسية لا تزال في شكل مسودة، وستواصل الانخراط بشكل بنّاء مع حزب العمال الأسترالي من خلال القنوات الدبلوماسية المعتادة.

مع ذلك، تُشير السفارة باحترام إلى أن بعض بنود مسودة البرنامج الوطني تُنذر بتحميل طرف واحد مسؤولية النزاع، بينما تُهمل قرارات وسلوك والتزامات القيادة الفلسطينية والمنظمات الإرهابية كحماس. وتُلاحظ سفارة إسرائيل أن هذه المقترحات السياسية لا تزال في صيغتها الأولية، وستواصل الحوار البنّاء مع حزب العمال الأسترالي عبر القنوات الدبلوماسية المعتادة.

ومع ذلك، ترى السفارة بكل احترام أن العديد من عناصر مسودة البرنامج الوطني تنطوي على خطر تحميل طرف واحد مسؤولية الصراع مع إيلاء اهتمام غير كافٍ لقرارات وسلوك والتزامات القيادة الفلسطينية والمنظمات الإرهابية مثل حماس.

فشل نموذج "الأرض مقابل السلام"

يكمن السبب الجذري للصراع الإسرائيلي الفلسطيني في رفض جيراننا الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، مهما كانت الحدود.

تبنّت إسرائيل نموذج "الأرض مقابل السلام" وتنازلت طواعيةً عن أراضٍ، لكنها لم تنل السلام في المقابل. كل أرض انسحبت منها إسرائيل أصبحت قاعدةً للإرهاب.

كما وافقت إسرائيل مرارًا على التقدّم نحو اتفاقيات التقسيم والسلام مع جيرانها الفلسطينيين، لكنها قوبلت في كل مرة بالرفض من الطرف الآخر. حدث هذا مع خطة الأمم المتحدة للتقسيم (1947)، وقمة كامب ديفيد (2000)، ومقترح رئيس الوزراء إيهود أولمرت (2008)، و"صفقة القرن" التي طرحها الرئيس ترامب (2020). وقد أعرب الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون عن استيائه الشديد من إهدار جهود تحقيق السلام من قِبل الزعيم الفلسطيني آنذاك ياسر عرفات.

أجلت إسرائيل مستوطناتها وانسحبت من قطاع غزة قبل عشرين عامًا، إلا أن السلطة الفلسطينية فقدت السيطرة عليه، واستولت حماس، وهي منظمة إرهابية دموية، على القطاع، وبلغت ذروة ذلك في هجوم 7 أكتوبر 2023، الذي يُعدّ الأعنف على الشعب اليهودي منذ المحرقة. يُظهر هذا العواقب المأساوية للانسحابات الإسرائيلية من الأراضي في غياب إصلاحات فلسطينية حقيقية وضمانات أمنية.

أثبتت القيادة الفلسطينية عجزها وعدم جدارتها بالثقة، فهي منقسمة بين السلطة الفلسطينية وحماس، والعديد من المنظمات المارقة الأخرى. في غزة، تواصل حماس، المصنفة منظمة إرهابية، ترسيخ وجودها، وترفض نزع سلاحها، وتدعو في ميثاقها إلى قتل اليهود، وتعارض أي سلام.

الصلة القانونية والتاريخية للشعب اليهودي بالأرض

الشعب اليهودي هو السكان الأصليون لأرض إسرائيل، وخاصة يهودا والسامرة. يشهد على ذلك الكتاب المقدس، وتؤكده الاكتشافات الأثرية، وتدعمه العديد من الأعمال الأدبية. كلمتا "يهودي" و"يهودا" مشتقتان

[3] - Press Release | Ministry of Foreign Affairs

من الجذر نفسه. للشعب اليهودي صلة تمتد لأكثر من 4000 عام بأرض إسرائيل. قبل أكثر من 3000 عام، بنى الملك داود القدس عاصمةً لها. لم ينقطع وجود الشعب اليهودي على أرضه قط.

أكد وعد بلفور عام 1917، الذي عززه الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1922، الصلة التاريخية للشعب اليهودي بالأرض، بما فيها يهودا والسامرة. إن الادعاء بأن سكن اليهود في وطنهم التاريخي غير قانوني بطبيعته هو ادعاءٌ باطل.

حددت اتفاقيات أوسلو كلاً من المستوطنات والحدود النهائية كقضايا نهائية تُحل عبر مفاوضات مباشرة. إنّ الإسرائيليين اليهود الذين يقيمون طواعيةً مستوطنات في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية لا يخالفون القانون الدولي.

وإذا كان المجتمع الدولي يسعى إلى سلام دائم، فعليه أن يركز على محاسبة القيادة الفلسطينية على الإرهاب والتحريض، فهما العائقان الحقيقيان أمام السلام.

عنف المستوطنين - ظاهرة مُشينة ولكنها هامشية

يحظى "عنف المستوطنين" باهتمام مبالغ فيه، وهو لا يعكس هوية دولة إسرائيل أو قيمها. تُدين حكومة إسرائيل وحركة المستوطنين أنفسهم هذا العنف، وتعمل قوات الأمن على ضبط هذه الأشكال من السلوك غير القانوني.

يجب الاعتراف بوجود قدر كبير من المعلومات المضللة حول "عنف المستوطنين". وتعتمد الأمم المتحدة وغيرها على معلومات خاطئة في وصفها له. فعلى سبيل المثال، يُحتسب الفلسطينيون الذين يُقتلون أو يُصابون أثناء شنّهم هجمات ضد الإسرائيليين ضحايا "عنف المستوطنين". وقد ثبت زيف العديد من هذه الادعاءات. إنها ظاهرة هامشية.

على النقيض من الهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين، والتي تتواصل بشكل متكرر ولا تُدينها السلطة الفلسطينية، تُدين إسرائيل أي هجمات خارجة عن القانون وتسعى إلى تقديم مرتكبيها للعدالة. في معظم الحالات، يستهدف عنف المستوطنين الممتلكات، بينما يهدف العنف الفلسطيني إلى قتل أو إصابة الإسرائيليين.

من الأفضل لمن يسعون إلى السلام أن يركزوا تدقيقهم على الإرهاب الذي يعاني منه كل من الإسرائيليين اليهود والعرب على أيدي جماعات إرهابية مثل حماس.

الاعتراف دون إصلاح يقوض السلام

الحقيقة هي أنه بمجرد اعتراف الفلسطينيين بوجود دولة إسرائيل وإجراء إصلاحات جوهرية، سيُمهد الطريق للسلام. ولا يمكن تحقيق ذلك بالضغط على إسرائيل.

بينما لا تزال دولة إسرائيل تتعرض لهجمات على جبهات متعددة وتواجه تهديدات أمنية خطيرة لاستقلالها وحقها في الوجود، اختارت بعض الدول حول العالم، بما فيها أستراليا، الاعتراف بدولة فلسطينية.

هذا الاعتراف لا يُقرّب بين الطرفين، بل يُباعد بينهما. الاعتراف في غياب إصلاح حقيقي يُقوّي المتطرفين، ويُنظر إليه كمكافأة للإرهاب، ويرسل رسالة مفادها أن الإرهاب والتعنت يُؤتي ثماره. ليس من المستغرب، بعد مرور عام تقريبًا، أن الاعتراف لم يُحقق الوحدة، وأن السلطة الفلسطينية لم تُغيّر نهجها.

في الواقع، تُواصل السلطة الفلسطينية تشجيع الإرهاب بتمجيد الإرهابيين والإبقاء على آلية دفع الأموال لهم ("ادفع مقابل القتل"). هي آلية تدفع رواتب شهرية للإرهابيين الذين يقتلون إسرائيليين، ويزداد إجمالي المبلغ المدفوع كلما زاد الضرر الذي يلحق بالإسرائيليين وطالت مدة السجن.

تواصل السلطة الفلسطينية تحريض شعبها عبر نظامها التعليمي وإعلامها، وتعاني من الفساد، وتستمر في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد شعبها، وتفتقر إلى أي ضمانات ديمقراطية. لم يترشح رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لإعادة انتخابه في انتخابات رئاسية منذ عام 2005.

تُظهر الظروف المذكورة أعلاه، وغيرها، أن السلطة الفلسطينية لا تستوفي المعايير الأساسية للدولة، بموجب القانون الدولي، كما هو منصوص عليه في اتفاقية مونتيفيديو. فهي بعيدة كل البعد عن المتطلبات اللازمة لكي يحكم شعبها نفسه بفعالية، وأن يوفر ضمانات أمنية لجيرانه، بما في ذلك إسرائيل.

في جلسات استماع لجنة التقديرات بمجلس الشيوخ مؤخرًا، أكدت وزارة الخارجية والتجارة أن السلطة الفلسطينية لم تُكمل بعد جميع الإصلاحات المطلوبة منها.

يجب على حماس نزع سلاحها

تدعو حماس، في ميثاقها، إلى قتل الشعب اليهودي ومحو وجود إسرائيل داخل حدودها. وعندما منحتها إسرائيل أراضٍ، ردّت بهجمات 7 أكتوبر. لذا، ووفقًا لخطة السلام التي طرحها الرئيس ترامب، يجب على حماس نزع سلاحها.

تسعى حماس إلى إنشاء "نموذج حزب الله" في قطاع غزة، محاولةً الحفاظ على سيطرتها بالقوة. تقتل حماس المدنيين الفلسطينيين وتعرّضهم للخطر، وتركز جهودها على الحفاظ على قدراتها العسكرية وتطويرها بهدف إلحاق الأذى بالمواطنين الإسرائيليين.

طوال الحرب، لم تكتفِ حماس باستهداف الإسرائيليين، بل استخدمت أيضًا سكانها كدروع بشرية، وأطلقت النار باستمرار من البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات.

تُصنّف حماس منظمة إرهابية في أستراليا، وموقف الحكومة الأسترالية منذ 7 أكتوبر هو أنه لا مكان لحماس في الحكم الفلسطيني. أي تخفيف للضغط على حماس وتوجيهه نحو إسرائيل سيزيد من قوة هذه المنظمة الإرهابية.

انحياز المحاكم الدولية ضد إسرائيل

إسرائيل ليست دولة طرفًا في نظام روما الأساسي، ولا تعترف باختصاص المحكمة الجنائية الدولية على مواطنيها. إن مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت لا أساس لها من الصحة قانونيًا، وتعكس انحيازًا مؤسسيًا، وتستهزئ بالقانون الجنائي الدولي.

وقد ازداد التشكيك في شرعية المحكمة الجنائية الدولية وقراراتها بعد تعليق عمل المدعي العام كريم خان مؤخرًا بسبب مزاعم سوء سلوك جنسي. وتشير التقارير إلى أن خان استعجل إصدار مذكرات التوقيف لمنع الضحية المزعومة من تقديم شكواها، في انتهاك صارخ لقواعد الإجراءات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، وخلافًا لنصيحة معظم موظفيها.

وقد انتقدت الولايات المتحدة افتقار المحكمة الجنائية الدولية والجهات التابعة لها إلى المصداقية والاختصاص، بل ووضعت عقوبات جديدة ضد هذه الهيئة، مشيرةً إلى أنها تُشكل تهديدًا للسيادة الأمريكية.

وتشمل الإجراءات التي تدرسها الولايات المتحدة زيادة التدقيق في الدول التي ترفض رفض سلطة المحكمة الجنائية الدولية المزعومة، بينما تعتمد على مساعدات الولايات المتحدة. وقد يشمل ذلك أستراليا.

أخفقت الفتاوى الاستشارية الأخيرة الصادرة عن محكمة العدل الدولية في مراعاة السياق التاريخي والقانوني بشكل كافٍ، فضلاً عن مخاوف إسرائيل الأمنية المشروعة، والحقوق القانونية للإسرائيليين في الضفة الغربية. وتشعر إسرائيل بالقلق - وفقًا لانتقادات دولية موثقة وذات مصداقية - من تسييس كلتا الهيئتين وتركيزهما المفرط على الدولة اليهودية.

الخلاصة

تشجع سفارة إسرائيل جميع الأحزاب السياسية على صياغة سياساتها لا على أساس توجيه اللوم، بل على أساس تعزيز الشروط التي أثبت التاريخ أنها ضرورية لتحقيق سلام دائم. وتشمل هذه الشروط ما يلي:

- الاعتراف بالارتباط التاريخي لإسرائيل بالأرض وحقها في الوجود؛
- وقف الإرهاب من قبل جميع المنظمات الفلسطينية؛
- تفكيك ونزع سلاح حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية؛
- وضع حد للتحريض وتمجيد الإرهاب؛
- وإجراء مفاوضات مباشرة تفضي إلى سلام آمن ودائم.

لقد أظهرت إسرائيل مرارًا وتكرارًا استعدادها لتقديم تنازلات صعبة عندما يكون السلام الحقيقي ممكنًا. وهي لا تزال ملتزمة بمستقبل يعيش فيه الإسرائيليون والفلسطينيون جنبًا إلى جنب في سلام وأمان. إلا أن هذا المستقبل لا يمكن بناؤه من خلال تصريحات سياسية أحادية الجانب أو ضغوط دولية موجهة إلى طرف واحد فقط. بل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تهيئة الظروف السياسية والأمنية والمؤسسية التي تُمكّن الثقة من أن تحل محل العنف.

لذا، ترحب السفارة باستمرار الحوار مع حزب العمال الأسترالي والحكومة الأسترالية. لطالما لعبت أستراليا دورًا هامًا كصديق مبدئي لإسرائيل وداعم للسلام. ولا يمكن إغفال التوافق في القيم بين بلدينا، بما في ذلك احترام حقوق المثليين والمتحولين جنسيًا وحقوق المرأة، وهي قيم لا تُشارك في أماكن أخرى في الشرق الأوسط.

نشجع جميع المهتمين بالسلام على استخدام هذا النفوذ لدعم السياسات التي تُعزز الاعتدال، وتشجع الإصلاح، وترفض التطرف، وتُساعد في تهيئة الظروف الحقيقية التي يُمكن في ظلها تحقيق سلام دائم من خلال التفاوض.

يجب على المؤتمر الوطني لحزب العمال أن يضع خطاً أحمر بشأن الإبادة الجماعية والتواطؤ الأسترالي.

15 يوليو 2026[4]

بيان صحفي صادر عن شبكة مناصرة فلسطين الاسترالية APAN

رحّبت شبكة مناصرة القضية الفلسطينية في أستراليا (APAN) بدعوة النائب الفيدرالي عن حزب العمال، إد هوسيك، لحزب العمال إلى نبذ "الخوف والكراهية" اللذين طالما أسكتا النقاش حول القضية الفلسطينية،

[4] - Labor National Conference must draw a red line on genocide and Australian complicity |

مؤكدةً أن تدخله يعكس الإدراك المتزايد بأن أستراليا لا يمكنها الاستمرار في الرد على الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة بالكلام فقط.

وبينما يجتمع مندوبو حزب العمال الأسبوع المقبل لتحديد برنامج الحزب الوطني، ترى شبكة مناصرة القضية الفلسطينية في أستراليا أن المؤتمر يُمثّل لحظةً حاسمةً للحزب ليُثبت أن التزامه بالقانون الدولي يشمل الفلسطينيين.

لن تتوقف الإبادة الجماعية أثناء انعقاد مؤتمر حزب العمال، ولا ينبغي لضمير الحزب أن يتوقف.

في كل ساعة يقضيها المندوبون في مناقشة السياسات، سيستمر قتل الفلسطينيين وتجويعهم عمداً وتهجيرهم قسراً. وستُحدد القرارات التي ستُتخذ الأسبوع المقبل ما إذا كان حزب العمال مستعداً لرسم خط أحمر واضح ضد تواطؤ أستراليا في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

تدعو شبكة APAN المندوبين إلى تعزيز المنصة الوطنية من خلال الالتزام بما يلي:

1. إنهاء صادرات وزارة الدفاع الأسترالية والتعاون العسكري الذي يُحتمل أن يُسهم في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية؛
2. ضمان الشفافية والمساءلة الكاملة في جميع جوانب تجارة الدفاع الأسترالية؛
3. اتخاذ إجراءات ملموسة ضد مشروع الاستيطان الإسرائيلي غير الشرعي، بما في ذلك إنهاء التجارة والاستثمار الأستراليين اللذين يدعمانه؛
4. سحب استثمارات صندوق المستقبل المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات غير الشرعية؛
5. وتعزيز التزام أستراليا بالمساءلة بموجب القانون الدولي عن جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة الأخرى.

صرحت كاتي شماس، المديرة التنفيذية لشبكة مناصرة فلسطين الاسترالية APAN

"لقد أوضح إد هوسيك ما يعرفه العديد من أعضاء حزب العمال والأستراليين عمومًا: أن أكبر خطر سياسي يكمن في عدم التحدث بصدق عن فلسطين في ظل وقوع إبادة جماعية".

"لا يمكن لحزب العمال أن يدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي بينما يستمر في تبني سياسات تُسهم في انتهاكات إسرائيل. هذا المؤتمر هو اللحظة التي يستطيع فيها حزب العمال أن يختار وضع خط أحمر واضح بشأن تواطؤ أستراليا. وهذا يعني وقف صادرات الدفاع التي تُهدد بالمساهمة في الفظائع، ومواجهة مشروع الاستيطان غير القانوني، وضمان وفاء أستراليا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي."

سيسجل التاريخ ما اختاره حزب العمال فعله بينما كان الفلسطينيون يُقتلون ويُجوعون ويُهجّرون من ديارهم. وستكون للخيارات التي ستُتخذ الأسبوع المقبل أصداءٌ تتجاوز بكثير قاعة المؤتمر.

كما يعكس نداء السيد إد هوسيك لزيادة التدقيق في خدمة الأستراليين في الجيوش الأجنبية مدى جدية التزامات أستراليا بموجب القانون الدولي. فعند وجود ادعاءات موثوقة بمشاركة مواطنين أستراليين في جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية في الخارج، يجب التحقيق في هذه الادعاءات بشكل مستقل ونزيه ودون استثناء.

بعد مرور أكثر من ألف يوم على العدوان الإسرائيلي على غزة، ومقتل أكثر من 73 ألف فلسطيني، وفقدان آلاف آخرين تحت الأنقاض، تقول شبكة مناصرة فلسطين الأسترالية (APAN) إن المؤتمر الوطني لحزب العمال يُعدّ من أهم الفرص المتاحة للحزب لإثبات أن التزامه بالقانون الدولي ينطبق على

الفلسطينيين أيضاً. ويجب أن يبعث برنامج الأسبوع المقبل برسالة واضحة لا لبس فيها مفادها أن أستراليا لن تبقى متواطئة في الإبادة الجماعية أو الاحتلال غير الشرعي أو الضم أو التهجير القسري.

تحث منظمة العفو الدولية في أستراليا حزب العمال على وقف التطهير العرقي الإسرائيلي للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، وذلك بالتزامن مع تجمع قادة الحكومة الفيدرالية في أديلايد لحضور المؤتمر الوطني لحزب العمال

24 يوليو 2026[5]

موقع منظمة العفو الدولية في استراليا

ستشارك منظمة العفو الدولية في أستراليا في المؤتمر الوطني الخمسين لحزب العمال في الفترة من 23 إلى 25 يوليو، مطالبة المندوبين بحث الحكومة الأسترالية على تعزيز جهود المساءلة الدولية، والعمل على وقف التطهير العرقي الإسرائيلي للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة.

من المتوقع أن يستقطب المؤتمر أكثر من ألفي مشارك، وسيناقش الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبينما ترحب منظمة العفو الدولية في أستراليا بمعارضة حزب العمال المعلنة للمستوطنات غير القانونية وضم الأراضي الفلسطينية، يجب على المندوبين الالتزام باتخاذ إجراءات حاسمة لدعم القانون الدولي والدفاع عن حقوق الإنسان للبدو الفلسطينيين ورعاة الماشية في الضفة الغربية.

وتدعو منظمة العفو الدولية في أستراليا المؤتمر إلى مطالبة الحكومة بفرض عقوبات محددة الأهداف على قادة إسرائيليين بارزين، بمن فيهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، لدورهم في قيادة سياسة التطهير العرقي في الضفة الغربية.

في الوقت الراهن، تستهدف العقوبات الأسترالية العناصر المتطرفة فقط، مما يدعم فعلياً ويغطي على ادعاء إسرائيل المضلل بأن تصاعد العنف والتهجير في الضفة الغربية هو من فعل عناصر مارقة. وتشير الأدلة الواضحة إلى أن تصاعد التطهير العرقي في الضفة الغربية سياسة متعمدة ومدعومة من الحكومة الإسرائيلية.

كما تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة الأسترالية إلى دعم المساءلة من خلال الآليات القانونية الدولية، وحظر التجارة والاستثمار والمساعدة التي تساهم في أعمال إسرائيل غير القانونية، ووقف توريد المعدات الدفاعية، وضمان عدم استفادة الشركات الأسترالية من احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة.

يقول محمد دوار، المتحدث باسم منظمة العفو الدولية في أستراليا لشؤون الأراضي الفلسطينية المحتلة:

"بينما يجتمع المندوبون في أديلايد لحضور المؤتمر الوطني لحزب العمال الأسترالي، يواصل الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة معاناتهم من حملة التطهير العرقي غير القانونية التي تقودها وترعاها الدولة الإسرائيلية.

"وثّقت أبحاث منظمة العفو الدولية توسع المستوطنات، وهدم المنازل، وفرض قيود على الحركة، وتصاعد عنف المستوطنين، كل ذلك بدعم من الدولة وإفلات تام من العقاب. ترقى هذه الأعمال إلى جريمة حرب

[5] - Amnesty Australia urges Labor to stop Israel's ethnic cleansing of Palestinians in the Occupied West Bank as Federal Government leaders gather in Adelaide for Labor National Conference - Amnesty International Australia

تتمثل في النقل غير القانوني، وجريمة ضد الإنسانية تتمثل في النقل القسري، وتُرسّخ نظام الفصل العنصري الإسرائيلي."

"لقد اعترفت الحكومة الأسترالية بضم إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية. وقد حان الوقت الآن لربط هذا الاعتراف بإجراءات ملموسة لوضع حد لدائرة الإفلات من العقاب والظلم المستمر وانتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها الفلسطينيون".

ممثلو منظمة العفو الدولية في أستراليا يحضرون المؤتمر الوطني لحزب العمال الأسترالي

سيشارك فريق الحملات الاستراتيجية التابع لمنظمة العفو الدولية في أستراليا في المؤتمر الوطني لحزب العمال الأسترالي في مدينة أديلايد خلال الفترة من 23 إلى 25 يوليو، حيث سيقيمون جناحًا خاصًا بهم ويتفاعلون مع المندوبين لمناقشة أولويات حقوق الإنسان الرئيسية.

سيدافع الفريق عن دور أستراليا في حماية حقوق الإنسان من خلال حملات منظمة العفو الدولية الرئيسية في أستراليا، بما في ذلك العدالة الخاصة بشباب السكان الأصليين، والعدالة المناخية، وقضايا حقوق الإنسان الدولية المتعلقة بالصين وأفغانستان وميانمار والأراضي الفلسطينية المحتلة. كما سيشاركون وجهات نظر المنظمة ومعلومات حول جهودها المستمرة في مجال المناصرة.

فعاليات عامة ولوحات إعلانية في أنحاء أديلايد

خارج نطاق المؤتمر، سيقود الفريق فعاليات عامة ابتداءً من يوم الخميس 23 يوليو/تموز الساعة 9:30 صباحًا، مع فعاليات إضافية يومي الجمعة والسبت، لمطالبة الحكومة الأسترالية باتخاذ إجراءات لمنع التطهير العرقي الإسرائيلي في الضفة الغربية. وستتضمن الفعاليات جدارًا يعرض معلومات عن الوضع في الضفة الغربية، بالإضافة إلى نتائج تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2026 حول التطهير العرقي.

كما ستعرض منظمة العفو الدولية في أستراليا لوحات إعلانية في أنحاء أديلايد طوال فترة انعقاد المؤتمر.

إسرائيل تنتقد مسودة سياسة حزب العمل بشأن فلسطين في تدخل أجنبي نادر قبيل مؤتمر الحزب

دان جيرفيس-باردي، كبير المراسلين السياسيين - صحيفة الغارديان الأسترالية

20 يوليو 2026[6]

بيان صادر عن السفارة الإسرائيلية في كانبرا يتحدى المواقف المقترحة بشأن عنف المستوطنين وضم الأراضي الفلسطينية.

تدخلت إسرائيل في الشؤون الداخلية لحزب العمال، منتقدةً علنًا مسودة برنامج سياسي تزعم أنها تُحمّل إسرائيل مسؤولية الصراع في غزة، بينما تُهمل دور حماس.

أصدرت السفارة الإسرائيلية في كانبرا بيانًا من أربع صفحات يوم الاثنين، تعترض فيه على المواقف المقترحة بشأن فلسطين وحماس وعنف المستوطنين في الضفة الغربية، والمقرر مناقشتها في المؤتمر الوطني لحزب العمال هذا الأسبوع.

[6] Israel criticises Labor's draft Palestine policy in rare foreign intervention ahead of party conference | Labor party | The Guardian

وجاء في البيان: "تُشير سفارة إسرائيل إلى أن هذه المقترحات السياسية لا تزال في صيغتها الأولية، وستواصل الحوار البنّاء مع حزب العمال الأسترالي عبر القنوات الدبلوماسية المعتادة."

"مع ذلك، تُشير السفارة باحترام إلى أن العديد من عناصر مسودة البرنامج تُنذر بتحميل طرف واحد مسؤولية الصراع، بينما تُهمل قرارات وسلوك والتزامات القيادة الفلسطينية والمنظمات الإرهابية كحماس".

من غير المألوف أن تتدخل دولة أجنبية في شأن سياسي داخلي محلي كمؤتمر حزبي، مما يزيد من حدة التوتر بين حزب العمل والحكومة الإسرائيلية.

يُناقش برنامج حزب العمل في كل مؤتمر وطني يُعقد كل ثلاث سنوات لتحديد مواقف الحزب من طيف واسع من القضايا، بما فيها إسرائيل وفلسطين.

تختلف صياغة مسودة برنامج عام 2026 المتعلقة بإسرائيل وفلسطين اختلافًا جوهريًا عن نسخة عام 2023، مما يعكس تحولات في سياسة الحكومة عقب هجوم حماس في 7 أكتوبر وحرب إسرائيل على غزة.

لم تتضمن وثيقة عام 2023 سوى ثلاثة أسطر حول إسرائيل وفلسطين، جميعها تتعلق بالاعتراف بدولة فلسطينية، وهي سياسة تبنتها الحكومة رسميًا في أغسطس الماضي.

أما مسودة البرنامج المقرر مناقشتها هذا الأسبوع في أديلايد فتتجاوز ذلك بكثير، إذ تتضمن مقترحات تعبر عن معارضة حزب العمال لضم الأراضي الفلسطينية، وتدعو إلى إنهاء عنف المستوطنين والاحتلال.

وقد دأبت حكومة ألبانيز على إدانة عنف المستوطنين في الضفة الغربية، وانضمت الشهر الماضي إلى دول غربية أخرى لفرض عقوبات جديدة على مرتكبي هذه الأعمال.

وفي بيان صحفي، قالت السفارة الإسرائيلية إن عنف المستوطنين، الذي وصفته بأنه "ظاهرة مستهجنة ولكنها هامشية"، يحظى "باهتمام مفرط".

وأضافت السفارة: "من الأجدر بمن يسعون إلى السلام أن يركزوا جهودهم على الإرهاب الذي يتعرض له كل من الإسرائيليين اليهود والعرب على أيدي جماعات إرهابية مثل حماس."

ويبدو أن السفارة قد استغلت أيضاً التغييرات في الصياغة بين المسودة الأولى لبرنامج 2026 والنسخة التي ستُناقش هذا الأسبوع.

فعلى سبيل المثال، حُذفت من النسخة النهائية عبارة كانت موجودة في المسودة الأولى، وهي: "يجب على حماس نزع سلاحها، ولا يحق لها أي دور في دولة فلسطين."

ومع ذلك، تُشير المسودة النهائية للبرنامج إلى حماس باعتبارها جهة مُرتكبة للإرهاب والتطرف العنيف.

أكدت السفارة أن على جميع الأحزاب السياسية صياغة سياساتها "لا على أساس توجيه اللوم، بل على أساس أن المظاهرات التاريخية ضرورية لتحقيق سلام دائم."

وأضافت: "لا تزال إسرائيل ملتزمة بمستقبل يعيش فيه الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام وأمن. إلا أن هذا المستقبل لا يمكن بناؤه من خلال تصريحات سياسية أحادية الجانب أو ضغوط دولية موجهة إلى طرف واحد فقط."

وبدت وزيرة الشؤون متعددة الثقافات، آن آلي، غير متأثرة عند سؤالها عن تدخل السفارة.

وقالت لبرنامج "إيه بي سي أفترنون بريفينغ": "كما تعلمون، سيفعلون ما يرونه صواباً."

ومن المتوقع أن تُثار جدلاً حول صياغة البرنامج، حيث من المرجح أن يضغط جناحا حزب العمل المؤيدان لفلسطين وإسرائيل من أجل إدخال تعديلات عليه خلال المؤتمر.

وامتنعت وزيرة الخارجية، بيني وونغ، عن التعليق.

البيان الختامي للمؤتمر الوطني لحزب العمال الاسترالي: تغيير في سياسة الحكومة الخارجية .

وونغ يؤيد نزع سلاح حماس، لكن أجنحة حزب العمال تتمسك بموقف بشأن السياسة المتوازنة

21 يوليو 2026[7]

بقلم فيليب كوري محرر الشؤون السياسية – جريدة فايننشال فيو

أعادت وزيرة الخارجية بيني وونغ التأكيد على موقف الحكومة القائل بضرورة نزع سلاح حركة حماس، المدعومة من إيران، كجزء من حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إلا أن الجناح اليساري لحزب العمال يعارض بشدة أي محاولة لإدراج هذا الشرط في برنامج حزب العمال.

وبعد يوم من انتقاد الحكومة الإسرائيلية لصياغة مسودة برنامج حزب العمال ووصفها بأنها منحازة بشكل واضح، أعادت وونغ التأكيد على موقفها من حماس، معلنةً عن تخصيص 15 مليون دولار أمريكي لدعم إعادة إعمار غزة ودعم المؤسسات التي تُمكّن الفلسطينيين من الحكم الذاتي.

وقالت: "ستكون المؤسسات الفلسطينية القوية والخاضعة للمساءلة والفعّالة أساسية لجهود التعافي المستقبلية، والاستقرار الإقليمي، وآفاق السلام على المدى البعيد."

لكن وونغ أضافت أن على السلطة الفلسطينية الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي، والتي تشمل إصلاحات الحكم، وإجراء انتخابات ديمقراطية، والتبرؤ من حماس.

وقالت: "تواصل حماس تقويض فرص حل الدولتين، وترفض حق إسرائيل في الوجود."

وأضافت: "لا تزال أستراليا تُدين حماس إدانةً قاطعة، بما في ذلك فظائعها في 7 أكتوبر 2023، وأعمالها الإرهابية المستمرة. وتؤكد الحكومة الأسترالية مجدداً على ضرورة نزع سلاح حماس، وعدم مشاركتها في دولة فلسطين".

من المتوقع أن تبرز الانقسامات حول موقف الحزب من الصراع في الشرق الأوسط خلال المؤتمر الوطني لحزب العمال الأسترالي، الذي يُعقد كل ثلاث سنوات في أديلايد هذا الأسبوع. وما لم يوافق كل من وونغ أو رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز، فلن يُدرج موقف الحكومة في البرنامج الرسمي للحزب.

نصّت مسودة البرنامج الأصلية، التي طُرحت للاستشارة، على أنه كجزء من قرار العام الماضي بالاعتراف بدولة فلسطين، "يجب على حماس نزع سلاحها، ولا يحق لها أي دور في دولة فلسطين."

لكن عند إصدار المسودة النهائية قبل مؤتمر هذا الأسبوع، خُففت هذه الصياغة بشكل كبير.

وتنص الفقرة الحالية على أن "حزب العمال يدين بشدة الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك ما ترتكبه حماس وغيرها من الجماعات المتطرفة."

[7] Foreign Minister Penny Wong pushes for Hamas disarmament as Labor factions clash over party platform

ويواصل ممثلو فصائل اليسار واليمين التفاوض قبل المناقشة المقررة صباح السبت، لكن مصادر من كلا الجانبين، تحدثت شريطة عدم الكشف عن هويتها، قالت إن احتمالية حدوث تغيير جوهري ضئيلة.

قال أحد عناصر الأجنحة إن تدخل الحكومة الإسرائيلية يوم الاثنين لم يُسهم في تحسين الأوضاع.

وأصدرت السفارة الإسرائيلية في كانبرا بيانًا انتقدت فيه ما وصفته بسلسلة من البنود الأحادية الجانب في مسودة البرنامج، بدءًا من الاستخدام "غير المتناسب" لمصطلح "عنف المستوطنين"، مرورًا بعدم دعوة حماس إلى نزع سلاحها، وصولًا إلى البند الذي يدعم استنتاجات المحكمة الجنائية الدولية بشأن النزاع.

وقالت السفارة: "إسرائيل ليست دولة طرفًا في نظام روما الأساسي، ولا تعترف باختصاص المحكمة الجنائية الدولية على مواطنيها. إن مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت لا أساس لها من الصحة قانونيًا، وتعكس تحيزًا مؤسسيًا، وتستهزئ بالقانون الجنائي الدولي."

وأضافت السفارة: "ترى السفارة، بكل احترام، أن العديد من عناصر مسودة البرنامج الوطني تُنذر بتحميل طرف واحد مسؤولية النزاع، مع إيلاء اهتمام غير كافٍ لقرارات وسلوك والتزامات القيادة الفلسطينية والمنظمات الإرهابية مثل حماس".

الحقيقة هي أنه بمجرد اعتراف الفلسطينيين بوجود دولة إسرائيل وخضوعهم لإصلاحات جوهرية، سيُمهد الطريق للسلام. ولا يمكن تحقيق ذلك بالضغط على إسرائيل.

وقال أحد أعضاء الأجنحة إن على إسرائيل أن تطمئن إلى أن موقف الحكومة له وزن أكبر من البرنامج السياسي. صحيح أن الكتلة البرلمانية مُلزمة تقنيًا بالبرنامج، لكن لها كامل الحرية في تحديد توقيت تبنيه أو حتى اعتماده من عدمه.

مسودة حزب العمال الأسترالي تشوبها إغفال حماس، لكن من المقرر أن يحافظ المؤتمر على الوضع الراهن

23 يوليو 2026[8]

بقلم دين شير – موقع جوش اندبدنت

في حين أن عدم الدعوة إلى نزع سلاح حماس يعتبر أمراً أحادي الجانب بشكل غير عادل، فمن المرجح أن يكون مؤتمر حزب العمال الأسترالي هو الأول منذ عقود الذي لا يضغط من أجل إدانة أشد لإسرائيل.

لطالما كان المؤتمر الوطني لحزب العمال، الذي يُعقد كل ثلاث سنوات، محط اهتمام قادة الجالية اليهودية، ولكن على الرغم من التغطية الإعلامية المكثفة خلال الأسبوع الماضي، يبدو أن مؤتمر عام 2026 سيكون الأقل إثارةً للأحداث منذ عقود.

وبينما أعرب قادة الجالية اليهودية عن قلقهم إزاء "بيان حزب العمال المفصل" بشأن الشرق الأوسط، ولا سيما صياغته المتعلقة بحماس، يبدو أن مسودة البرنامج بصيغتها الحالية ستكتفي على الأرجح بتأكيد المواقف السياسية الحالية لحزب العمال.

وهذا من شأنه أن يجعله أول المؤتمر الوطني لحزب العمال منذ عقود لا يحثّ الحزب على المضي قدمًا في إدانة إسرائيل، أو دعم فلسطين، أو تعزيز مكانتها.

[8] - Labor's 2026 Conference Unlikely to Shift Middle East Policy - The Jewish Independent

ومع أن المفاوضات أو التعديلات الإضافية قد تُفضي إلى مفاجآت، إلا أنه لا ينبغي الاستهانة بأهمية مؤتمر حزب العمال الذي يفشل في تحدي الوضع الراهن بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، في أعقاب أكثر فترات الحرب والإرهاب اضطرابًا منذ عقود.

منذ مؤتمر العمل الأخير في عام 2023، شهدنا فظائع 7 أكتوبر، تلتها حرب إسرائيل المتجددة متعددة الجوانب ضد حماس وحزب الله والحوثيين، وبالتعاون مع الولايات المتحدة، ضد إيران.

انتقادات مفهومة لصياغة حماس

مع ذلك، فإن انتقاد الجالية اليهودية للبيان - وما ينقصه - مفهوم. وأنا أتفق مع معظمه.

من الواضح أن البيان المفصل منحاز، ويعطي وزناً وعمقاً أكبر لانتقادات حزب العمال لأفعال إسرائيل مقارنةً بإدانة الحكومة المستمرة لحماس وغيرها من الجماعات الإرهابية العاملة في غزة والمنطقة.

يُدين البيان الإرهاب الذي ترتكبه حماس وغيرها من الجماعات، لكن قادة الجالية اليهودية تساءلوا بحق عن سبب إغفاله ذكر المطالب التي وضعها حزب العمال لاعترافه بفلسطين، وهي: نزع سلاح حماس وعدم إشراكها في الحكم المستقبلي، والتزام السلطة الفلسطينية بالإصلاحات، بما في ذلك إصلاحات الحكم والتعليم، ووقف دفع الأموال للمدانين بالإرهاب، وإجراء انتخابات.

جاء بيان وزيرة الخارجية بيني وونغ، الصادر يوم الثلاثاء، والذي أكد التزام الحكومة المستمر بهذه الشروط، بهدف دحض الانطباع بأن هذه الإغفالات في برنامجها الانتخابي توحي بتخلي الحكومة عنها.

وبالمجمل، تسعى الحكومة إلى التأكيد على ثبات مواقفها بشأن إسرائيل ومستقبل فلسطين.

وبشكل عام، تحظى بيانات الحكومة الاتحادية دائمًا بثقل أكبر بكثير من القرارات أو البيانات الصادرة في مؤتمرات أحزابها.

المؤتمر الوطني هو نظرياً أعلى سلطة ديمقراطية على الحزب، حيث يجتمع المندوبون المنتخبون من قبل أعضاء الحزب والنقابات المنتسبة إليه وكتلة الحزب البرلمانية للمصادقة على برنامج الحزب السياسي وقواعده، وإجراء انتخابات لاختيار هيئته التنفيذية الوطنية القوية التي تدير شؤون الحزب على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

يُفترض أن يكون برنامج الحزب ملزماً لحزب العمال الفيدرالي، إلا أنه نادراً ما يُطبّق بحذافيره، لذا تسعى قيادة الحزب إلى أن يُبرز البرنامج أجندتها ويمنحها المرونة اللازمة للحكم بما يتناسب مع البيئة السياسية والثقافية المتغيرة.

وباعتباره الحزب الرئيسي الوحيد الذي يعقد مؤتمره بالكامل أمام الجمهور ووسائل الإعلام، فإن الرسالة التي يوجهها المؤتمر للجمهور بالغة الأهمية. ويزداد هذا الأمر أهميةً في ظل تمتع حكومة حزب العمال الفيدرالية بأغلبية ساحقة في البرلمان، ومعارضة متفرقة ومنهكة.

الرسائل التي يعتزم حزب العمال إيصالها في هذا المؤتمر واضحة: أن الحزب موحد، ويركز على الحكم والقضايا التي تهم الشعب الأسترالي.

يهدف هذا التجسيد للوحدة والتركيز إلى التناقض مع خصوم حزب العمال - ائتلاف الليبراليين والوطنيين الذي وصل إلى أدنى مستوياته التاريخية في حصة المقاعد وأرقام استطلاعات الرأي، وحزب الأمة الواحدة الصاعد الذي بدأ يتعثر حيث يتمتع بمستوى من التدقيق يناسب حزباً أصبح فجأة يشكل تهديداً انتخابياً حقيقياً.

الحكومة عازمة على تجنب المشاكل

نتيجةً لذلك، تسعى الحكومة جاهدةً لتجنب أي مشاكل قد تنشأ عن النقاشات في هذا المؤتمر، كما يجري التفاوض بشأن الخلافات حول قضايا أخرى، منها سياسة الغاز، والتغير المناخي.

ومن المسلّمات في المفاوضات والنقاشات السياسية أن الأمور قد تتحسن، ولكنها قد تسوء أيضاً.

وتؤكد حدة الاحتجاجات والعداء تجاه إسرائيل في العالم التقدمي أن أي برنامج يحافظ على الوضع الراهن بشأن إسرائيل وفلسطين ليس انتصاراً يُذكر لمن يسعون، داخل الحزب أو خارجه، إلى مزيد من إدانة إسرائيل وعزلها.

لكن هذا الوضع الراهن نفسه يعكس أيضاً توتر العلاقات الدبلوماسية بين أستراليا وإسرائيل بشكل غير مسبوق، كما هو الحال مع العديد من الحلفاء والأصدقاء الغربيين التقليديين، باستثناء الولايات المتحدة التي تبقى استثناءً بارزاً، وإن كان هشاً.

سيظل مؤتمر حزب العمل محورًا للجدل والمفاوضات الداخلية خلال الأيام القادمة. وقد تتغير القرارات النهائية أو تُفاجئنا.

لكن النتيجة الأرجح هي أن هذا المؤتمر لن يُثير حماس من كانوا يأملون في تغييرات جذرية أو صراعات داخل الحزب.

أما بالنسبة للجالية اليهودية، فهذا ليس انتصارًا ولا نكسة.

النائب السابق عن حزب العمال يتهم جوش بيرنز بأنه "درع بشري لحماية بيني وونغ".

23 يوليو 2026

بقلم بول ساكال وماثيو نوت - سيدني مورينغ هيرالد

أدان رئيس الهيئة اليهودية العليا في استراليا حزب العمال لحذفه دعوةً لنزع سلاح حركة حماس، المصنفة إرهابية، من مسودة برنامجه السياسي، وذلك في ظل تصاعد التوترات بين الحلفاء المقربين سابقًا حول هذه القضية قبيل انعقاد المؤتمر الوطني للحزب.

وكان حزب العمال يعتزم إظهار موقف موحد بشأن هذه القضية الشائكة، وذلك من خلال قيام نائبين من ملبورن - جوش بيرنز، وهو يهودي، وباسم عبدو، نجل لاجئين فلسطينيين - بتقديم فقرة البرنامج المتعلقة بالقضية الإسرائيلية الفلسطينية في أديلايد يوم السبت، وهو اليوم الأخير من المؤتمر.

لكن الخلافات الداخلية حول صياغة البرنامج، الذي عُدّل مؤخرًا ليكون أكثر صرامة مع إسرائيل وأقل إلحاحًا على الجانب الفلسطيني، تُهدد بتقويض الآمال في تحقيق تقدم ملموس.

وقد أثار هذا الخلاف هجومًا لاذعًا على بيرنز من قِبل النائب العمالي السابق مايكل دانبي، الذي اتهم خليفته ورئيس ديوانه السابق بالعمل كـ"درع بشري" لحماية وزيرة الخارجية بيني وونغ، وطالبه بسحب دعمه للبرنامج ما لم يُعاد صياغته.

وقال بيتر ويرثيم، الرئيس التنفيذي المشارك للمجلس التنفيذي لليهود الأستراليين، والمقرب من رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز منذ فترة طويلة، إن مسودة البرنامج تفتقر إلى التوازن ولا تعكس المواقف السياسية المعلنة للحكومة.

"بدلاً من تقديم تقييم صادق للقيادة على جانبي الصراع، فإن مسودة البرنامج تعيد تكرار نفس الهوس القديم أحادي الجانب بإلقاء اللوم على إسرائيل"، هذا ما قاله ويرثيم في أول تعليقات الهيئة اليهودية العليا على مسودة البرنامج.

من المنطقي التساؤل عن سبب عدم دعم المؤتمر الوطني لحزب العمال الأسترالي لحكومة ألبانيز في الاعتراف صراحةً بموقفها بشأن استبعاد حماس، وإلزام السلطة الفلسطينية بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإصلاح الحكم، والتي استند إليها اعتراف الحكومة بدولة فلسطينية.

وقال ويرثيم إن ألبانيز ووزيرة الخارجية بيني وونغ أكدا مرارًا وتكرارًا على ضرورة عدم وجود أي دور لحماس في غزة، مما يثير تساؤلات حول سبب حذف الصياغة التي تعكس هذا الموقف من مسودة البرنامج.

إلى شركائنا:

"حتى حماس نفسها أقرت بذلك، بإعلانها تسليم مهامها الحكومية إلى لجنة تكنوقراطية مدعومة من الولايات المتحدة"، كما صرح ويرثيم لهذه الصحيفة.

"لكن يبدو أن المؤتمر الوطني لحزب العمال الأسترالي عاجز عن الاعتراف بذلك صراحةً. وأقصى ما يمكنه فعله هو الإشارة إلى حماس، عرضًا، باعتبارها جماعة إرهابية."

قال ويرثيم إن البرنامج لم يعكس أيضاً إصرار الحكومة على أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية مشروط بالتزامات من السلطة الفلسطينية، التي تدير أجزاءً من الضفة الغربية، بإصلاح نظام الحكم، ووقف المدفوعات لأسر الأسرى الفلسطينيين، وإجراء إصلاحات في التعليم، وإجراء انتخابات عامة.

وقد توطدت علاقة ويرثيم وألبانيز قبل عقدين من الزمن عندما عارض ألبانيز حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل. ويستشير ألبانيز ويرثيم بانتظام في مسائل تتعلق بالجالية اليهودية.

صرح ألبانيز أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي بأن "حركة حماس، المصنفة كمنظمة إرهابية، لا يمكن أن يكون لها أي دور في مستقبل فلسطين"، مضيفًا أن اعتراف أستراليا بدولة فلسطينية مشروط بالتزامات من السلطة الفلسطينية، بما في ذلك "تسليم حماس أسلحتها لقوات الأمن الفلسطينية، وعدم سيطرتها على غزة مجددًا."

وفيما يتعلق باحتمالية مشاركة بيرنز في رعاية اقتراح بشأن إسرائيل وفلسطين، صرح دانبي لهذه الصحيفة: "لم أنتقد خليفتي علنًا قط، لكنني أشعر بالصدمة لأنه يتخذ موقفًا دفاعيًا عن وزيرة الخارجية بيني وونغ.

عليه سحب ترشيحه إذا لم تُدرج المواقف الأصلية بشأن حماس والسلطة الفلسطينية، التي وعد بها رئيس الوزراء ألبانيز، في القرار النهائي للمنصة".

دانبي، المؤيد المتحمس لإسرائيل، شغل مقعد دائرة ملبورن بورتس - التي تُعرف الآن باسم ماكنمارا - من عام 1998 إلى عام 2019، قبل أن يتقاعد ويخلفه بيرنز. ويُعدّ استخدامه لعبارة "الدرع البشري" تحريضياً، إذ غالباً ما يستخدمها منتقدو حماس لوصف كيفية اندماج الحركة بين المدنيين في غزة.

عمل بيرنز في مكتب دانبي، بما في ذلك منصب رئيس ديوانه، وأشاد بسلفه لشجاعته في أول خطاب له أمام البرلمان. وقد امتنع عن التعليق.

وقالت مصادر عديدة في حزب العمال إن وزير الحكومة السابق إد هوسيك، وهو من أشد منتقدي سلوك إسرائيل في حرب غزة، كان يضغط داخلياً على الحزب لتوسيع نطاق انتقاداته لإسرائيل.

لم يُجب إدهوسيك على طلبنا للتعليق على الموضوع.

تُدين النسخة الأخيرة من مسودة البرنامج استخدام العنف، بما في ذلك من قِبل حماس، لكن النسخ السابقة تضمنت إشارة صريحة إلى أن "على حماس نزع سلاحها، ولا يحق لها أي دور في دولة فلسطين."

كما نصّت مسودة سابقة على أن حزب العمل "سيواصل العمل مع المجتمع الدولي لإلزام السلطة الفلسطينية بتعهداتها، ولتشجيع تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها".

أعلنت وزيرة الخارجية بيني وونغ، يوم الثلاثاء، عن تقديم مساعدات جديدة لفلسطين بقيمة 25 مليون دولار، قائلةً: "لا يمكن لحماس أن تلعب أي دور في دولة فلسطين."

وونغ، الموجودة في الفلبين لحضور اجتماع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، استغلت خطابها يوم الأربعاء لتجديد إدانتها لتجربة الصين الصاروخية في المحيط الهادئ مطلع هذا الشهر، قائلةً إنها جاءت "مع معلومات وإشعارات غير كافية".

وقالت: "يأتي هذا في سياق التوسع العسكري الصيني السريع، بما في ذلك تعزيز ترسانتها النووية، دون الشفافية أو التطمينات التي تتوقعها المنطقة، ولهذا السبب وصفت أستراليا التجربة بأنها استفزازية ومزعزعة للاستقرار."

وتُدين مسودة القرار إسرائيل بسبب عنف المستوطنين في الضفة الغربية، وتُدين قانون عقوبة الإعدام الجديد المثير للجدل، وتؤيد محكمتين دوليتين تنظران في اتهامات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الموجهة ضد إسرائيل.

إد هوسيك يشير إلى مزاعم الإبادة الجماعية والفصل العنصري في سياق حثّه حزب العمال على تبني موقف أكثر صرامة تجاه إسرائيل

بقلم بول ساكال وماثيو نوت - سيدني مورينغ هيرالد

24 يوليو 2026[9]

يُتوقع أن يهيمن جدل محتدم حول إسرائيل وفلسطين على اليوم الختامي للمؤتمر الوطني لحزب العمال -الذي أُعدّت ترتيباته بعناية فائقة- وذلك في ظل مساعي الوزير السابق في الحكومة، إد هوسيك، لطرح قرار يشير إلى اتهامات بارتكاب إبادة جماعية وممارسة نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) من جانب إسرائيل.

وفي غضون ذلك، تسعى وزيرة الخارجية بيني وونغ جاهدةً للتوصل إلى صياغة توافقية لبرنامج الحزب تحظى بدعم كل من النائب جوش بيرنز (وهو يهودي) والنائب باسم عبدو (وهو ابن للاجئين فلسطينيين)؛ حيث كان كلاهما يستعدان لتأييد الموقف المتفق عليه يوم السبت.

قدّم هوسيك -الذي يعمل مع مجموعة "أصدقاء فلسطين في حزب العمال"- يوم الجمعة مشروع قرار يدعو إلى توجيه انتقادات لإسرائيل أشدّ لهجةً مما ورد في مسودة البرنامج الحزبي.

وجاءت خطوته هذه في وقت كانت فيه أبرز المنظمات اليهودية تشعر باستياء عارم تجاه الحزب؛ بسبب إسقاطه عباراتٍ كانت تطالب حركة "حماس" -المصنفة منظمةً إرهابية- بنزع سلاحها، وتدعو إلى إصلاح السلطة الفلسطينية.

طرحت نقابة SDA اليمينية (رابطة العاملين في قطاع التوزيع والقطاعات المرتبطة به) مقترحاً منافساً يسعى إلى تبني موقف أكثر تشدداً تجاه حركة حماس.

يشير القرار الذي طرحه "هوسيك" إلى تحقيق أجرته الأمم المتحدة، خلص إلى أن "السلطات وقوات الأمن الإسرائيلية استهدفت الأطفال الفلسطينيين عمداً، مما أدى إلى وقوع إبادة جماعية وجرائم فظيعة في قطاع غزة، وجرائم حرب في الضفة الغربية."

كما تقر بالرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية عام 2024، والذي يفيد بأن إسرائيل تمارس الفصل العنصري في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

يدعو القرار حزب العمال إلى سحب ممثلي الدفاع والتجارة من السفارة الأسترالية في تل أبيب، ويطالب السلطات بـ "تتبع والتحقيق مع -ومقاضاة من تقتضي الحالة مقاضاتهم- حاملي الجنسية المزدوجة العائدين إلى أستراليا ممن انتهكوا القانون الدولي أثناء خدمتهم في قوات الدفاع الإسرائيلية."

كما يدعم القرار فرض عقوبات تجارية على "المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة."

[9] - Labor Israel-Palestine debate: Inside the push for tougher policy motions at the party's national conference

وفي الوقت نفسه، يدعو الحكومة إلى الإسراع في تبادل السفراء وتوطيد العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع فلسطين بعد اعترافها العام الماضي بالدولة الفلسطينية.

وفي حال اعتماد القرار، سيُضاف إلى وثيقة البرنامج السياسي الرسمي.

حاولت عدة شخصيات من حزب العمال ثني "هوسيك" عن خطته بعد ظهر يوم الجمعة، لكنها خلصت إلى أنه عازم على إثارة نقاش وتشجيع انشقاقات في صفوف المندوبين المحسوبين على الجناح اليساري، ممن يتفقون مع جوهر قراره.

كان من المتوقع أن تؤيد "نقابة عمال الموانئ في أستراليا" -المحسوبة على اليسار- القرار الذي طرحه.

وقال مصدر في حزب العمال: "لدى إد دوافعه الخاصة التي لا تتوافق مع مواقف الحزب أو الحكومة؛ فتلك هي خياراته."

وكانت هذه الصحيفة قد أفادت في وقت سابق من هذا الأسبوع بأن هوسيك -وهو من أشد المنتقدين لسلوك إسرائيل في حرب غزة- كان يضغط داخلياً ليدفع حزب العمال نحو تبني موقف أكثر حزماً في انتقاد إسرائيل.

صرح هوسيك -الذي انتقل إلى صفوف النواب العاديين (خارج الحكومة) عقب تعديل وزاري العام الماضي- لشبكة "إيه بي سي (ABC) "يوم الخميس قائلاً: "لا أريد أن يذهب الناس للقتال في صفوف حماس، وبالتأكيد لا أريدهم أن يذهبوا للقتال مع الجيش الإسرائيلي؛ فأنا أرى أنه ينبغي على الأستراليين النأي بأنفسهم عن ذلك الصراع."

وفي بيان مطوّل صدر قبيل انعقاد المؤتمر، أعرب هوسيك عن اعتقاده بأنه من غير اللائق أن تطالب السفارة الإسرائيلية بتعديل مسودة البرنامج السياسي، مضيفاً: "لا يمكنني أبداً أن أتخيل الحكومة الأسترالية -سواء عبر سفارتنا أو مسؤولينا- تدلي بمثل هذه التعليقات العلنية وبهذه الطريقة."

تدعو الصياغة الحالية لمسودة البرنامج -التي حظيت بموافقة شخصيات بارزة ومؤثرة داخل الفصيل- إلى التصدي لعنف المستوطنين في الضفة الغربية، وتُدين قانوناً جديداً ومثيراً للجدل بشأن عقوبة الإعدام، كما تدعم محكمتين دوليتين تنظران في اتهامات لإسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب.

وتُدين مسودة البرنامج استخدام العنف -بما في ذلك العنف الذي تمارسه حركة حماس- لكنها تغفل إشارة صريحة كانت واردة في نسخ سابقة، ومفادها أنه "يتعين على حماس نزع سلاحها وألا يكون لها أي دور في دولة فلسطين."

وجاء في مسودة سابقة أيضاً أن حزب العمال "سيواصل العمل مع المجتمع الدولي لإلزام السلطة الفلسطينية بتعهداتها وتشجيع تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها."

وقال بيتر ويرثيم، الرئيس التنفيذي المشارك للمجلس التنفيذي لليهود الأستراليين: "بدلاً من تقديم تقييم نزيه للقيادة على جانبي الصراع، تُكرر مسودة البرنامج نفس الهوس القديم الأحادي الجانب بإلقاء اللوم على إسرائيل."

"إن عدم مساءلة السلطة الفلسطينية عن سوء نيتها وعجزها المزمن لا يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني، بل يعيق تقدمه".

تدعو "شبكة أستراليا وفلسطين للمناصرة (APAN) "حزب العمال إلى تأييد حظر التجارة العسكرية مع إسرائيل، ومطالبة "صندوق المستقبل (Future Fund) "بسحب استثماراته من الشركات العاملة في إسرائيل التي تقول المجموعة إنها متواطئة في ارتكاب جرائم حرب.

وقالت المديرة التنفيذية كاتي شماس: "بإمكان حزب العمال اتخاذ الموقف الصائب في هذا المؤتمر إذا ما استجاب لضميره، وذلك من خلال إدانة الإبادة الجماعية ووقف صادرات المعدات الدفاعية ".

يستشهد إد هوسيك بمزاعم الإبادة الجماعية والفصل العنصري وهو يحث حزب العمال على اتخاذ موقف أكثر تشدداً تجاه إسرائيل

25 يوليو 2026[10]

بقلم بول سكال و ماثيو نوت - موقع ساتميتيو الإخباري

يُهدد اليوم الأخير من المؤتمر الوطني لحزب العمال، الذي أُدير بعناية فائقة، بأن يهيمن عليه نقاش حاد حول إسرائيل وفلسطين، حيث يدفع وزير الحكومة السابق إد هوسيك بقرار يُشير إلى مزاعم الإبادة الجماعية والفصل العنصري ضد إسرائيل.

وتسعى وزيرة الخارجية بيني وونغ جاهدةً لتمرير صيغة توافقية لبرنامج الحزب، تحظى بدعم النائبين جوش بيرنز (يهودي) وباسم عبدو (نجل لاجئين فلسطينيين)، اللذين كانا يستعدان لدعم الموقف المتفق عليه يوم السبت.

وقدّم هوسيك، الذي يعمل مع مجموعة "أصدقاء فلسطين" التابعة لحزب العمال، قرارًا يوم الجمعة يدعو إلى توجيه انتقادات أقوى لإسرائيل مما ورد في مسودة برنامج الحزب.

وجاءت خطوته هذه في وقتٍ كانت فيه أبرز المنظمات اليهودية غاضبةً بالفعل من الحزب لحذفه بندًا يدعو حركة حماس، المصنفة إرهابية، إلى نزع سلاحها وإصلاح السلطة الفلسطينية.

قدّم اتحاد نقابة للعمال في قطاعات البيع بالتجزئة والتخزين والوجبات السريعة. اقتراحًا منافسًا يسعى إلى اتخاذ موقف أكثر تشددًا ضد حماس.

يشير القرار الذي قدّمه هوسيك إلى تحقيق للأمم المتحدة خلص إلى أن "السلطات الإسرائيلية وقوات الأمن استهدفت عمدًا أطفالًا فلسطينيين، ما أسفر عن جرائم إبادة جماعية وفظائع في قطاع غزة وجرائم حرب في الضفة الغربية."

كما يُقرّ القرار برأي استشاري صادر عن محكمة العدل الدولية عام 2024 يفيد بأن إسرائيل تمارس نظام فصل عنصري في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

يدعو القرار حزب العمال إلى سحب ممثلي الدفاع والتجارة من السفارة الأسترالية في تل أبيب، وإلى قيام السلطات بـ"تتبع والتحقيق مع، ومقاضاة، عند الاقتضاء" مزدوجي الجنسية العائدين إلى أستراليا والذين انتهكوا القانون الدولي أثناء خدمتهم في جيش الدفاع الإسرائيلي.

كما يدعم القرار فرض عقوبات تجارية مرتبطة بـ"المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة."

[10] - Ed Husic references genocide, apartheid claims as he pushes Labor to take harder line on Israel | SatMeteo

في الوقت نفسه، يدعو القرار الحكومة إلى الإسراع في تبادل السفراء وتوطيد العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع فلسطين بعد اعترافها العام الماضي بالدولة الفلسطينية.

في حال اعتماد القرار، سيُدرج كملحق لوثيقة البرنامج السياسي الرسمي.

وقد ذكرت هذه الصحيفة في وقت سابق من هذا الأسبوع أن هوسيتش، وهو من أشد منتقدي سلوك إسرائيل في حرب غزة، كان يحث حزب العمل داخلياً على توسيع نطاق انتقاداته لإسرائيل.

قال هوسيك، الذي تراجع دوره في البرلمان بعد تعديل وزاري العام الماضي، لهيئة الإذاعة الأسترالية (ABC)يوم الخميس: "لا أريد أن يقاتل أحدٌ في صفوف حماس. وبالتأكيد لا أريد أن يقاتل أحدٌ مع الجيش الإسرائيلي. أعتقد أن على الأستراليين النأي بأنفسهم عن هذا الصراع."

وأضاف هوسيك أنه يرى أن دعوة السفارة الإسرائيلية لتغيير مسودة البرنامج في بيان مطول صدر قبل المؤتمر أمرٌ غير لائق. وقال: "لا يمكنني أن أتخيل الحكومة الأسترالية، عبر سفارتنا أو مسؤولينا، تصدر مثل هذا التصريح العلني."

وتنص الصيغة الحالية لمسودة البرنامج، التي اتفقت عليها الفصائل الرئيسية، على إدانة عنف المستوطنين في الضفة الغربية، وقانون عقوبة الإعدام الجديد المثير للجدل، ودعم محكمتين دوليتين للنظر في اتهامات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الموجهة ضد إسرائيل.

وتدين مسودة البرنامج استخدام العنف، بما في ذلك من قبل حماس، لكنها تحذف إشارة صريحة وردت في نسخ سابقة تنص على أن "على حماس نزع سلاحها، ولا يحق لها أن يكون لها أي دور في دولة فلسطين."

وجاء في مسودة سابقة أيضاً أن حزب العمل "سيواصل العمل مع المجتمع الدولي لإلزام السلطة الفلسطينية بتعهداتها وتشجيع العلاقات الطبيعية بين إسرائيل وجيرانها".

قال بيتر ويرثيم، الرئيس التنفيذي المشارك للمجلس التنفيذي لليهود الأستراليين: "بدلاً من تقديم تقييم نزيه للقيادة على جانبي النزاع، يُكرر مشروع البرنامج نفس الهوس القديم الأحادي الجانب بإلقاء اللوم على إسرائيل."

وأضاف: "إن عدم محاسبة السلطة الفلسطينية على سوء نيتها وعجزها المزمن لا يُفيد الشعب الفلسطيني بشيء، بل يُعيقه."

وتُطالب شبكة مناصرة فلسطين في أستراليا حزب العمال بدعم حظر التجارة العسكرية مع إسرائيل، وصندوق المستقبل بسحب استثماراته من الشركات العاملة في إسرائيل التي تُتهمها الشبكة بالتواطؤ في جرائم الحرب.

وقالت كاتي شماس، المديرة التنفيذية: "بإمكان حزب العمال أن يتخذ القرار الصائب في هذا المؤتمر إذا استمع إلى ضميره من خلال التنديد بالإبادة الجماعية ووقف صادرات الدفاع."

شبكة مناصرة فلسطين الأسترالية APAN: نحن هنا أمام قاعة المؤتمر الوطني لحزب العمال

24 يوليو 2026[11]

[11] - https://www.facebook.com/share/p/1BVoS1m3ai/

نحن هنا في اليوم الأول من المؤتمر الوطني لحزب العمال الأسترالي في أرض الكاورنا، نقف جنباً إلى جنب مع رفاقنا في منظمة أصدقاء فلسطين العمالية ومنظمة أصدقاء فلسطين العمالية، وندعو حزب العمال الأسترالي إلى القيام بالشيء الصحيح لإنهاء الإبادة الجماعية والتطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل.

نحن هنا بستة مطالب:

1. وقف صادرات الدفاع والدعم العسكري لإسرائيل.
2. وقف التجارة والاستثمار الداعمين للمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية.
3. التحقيق في جرائم الحرب والمقاتلين الأجانب الإسرائيليين في أستراليا.
4. فرض عقوبات محددة الأهداف على الأفراد والكيانات المسؤولة عن انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي.
5. دعم المساءلة الدولية من خلال المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.
6. سحب استثمارات صندوق المستقبل من شركات الأسلحة التي تغذي الاحتلال الإسرائيلي والإبادة الجماعية.

لن نصمت. سنكون هنا طوال المؤتمر، لضمان بقاء فلسطين على جدول الأعمال، وأن ينعكس اتخاذ إجراءات فعّالة في سياسة حزب العمال الأسترالي في المؤتمر الوطني لعام 2026.

نص المؤتمر الصحفي للنائب جيمس باترسون: وزير دفاع الظل - حزب الأحرار الليبرالي

في ملبورن | 25 يوليو 2026[12]

المواضيع: الانقسامات الداخلية في المؤتمر الوطني لحزب العمال، الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، اتفاقية "أوكوس(AUKUS) "، تحقيق مكتب الضرائب الأسترالي مع أحد المتبرعين لحزب العمال، الأيام الأخيرة لـ "جاسينتا ألان"، واختفاء "بولين هانسون" عن الأنظار بسبب "مالكولم روبرتس."

السيناتور جيمس باترسون: حسناً، وكما كان متوقعاً بالطبع في المؤتمر الوطني لحزب العمال، فقد نجح رئيس الوزراء والحكومة في حسم الأمور لصالحهما خلال وقائع المؤتمر فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية والدفاع والأمن القومي. كان هذا هو السيناريو المحتوم دائماً؛ لأن هذه الملفات تُدار بإحكام شديد، ولم يكن من الوارد أبداً أن يتعرض رئيس الوزراء للهزيمة أو يُفرض عليه رأي مخالف في هذا المؤتمر.

لكن السؤال الحقيقي يكمن في ماهية التنازلات التي قُدِّمت لأجنحة حزب العمال وقواعده الشعبية خلف الكواليس لضمان موافقتهم خلال مؤتمر اليوم؛ فقد عمل "إد هوسيك" على تأجيج حماس أعضاء الفروع والنقابات وغيرهم بشأن قضايا عدة، مثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والتحالف مع الولايات المتحدة. ومن أجل ضمان امتثال أعضاء حزب العمال ومندوبي المؤتمر اليوم، أقدم رئيس الوزراء على تقديم تنازلات.

نحن نعلم بوجود تنازل واحد على الأقل من تلك التنازلات؛ إذ لم يعد حزب العمال الأسترالي يرى ضرورةً لنزع سلاح حركة حماس. وهذا طرحٌ استثنائي يتبناه حزبٌ يتولى السلطة؛ فقد أسقط الحزب مطلبه السابق بضرورة نزع سلاح المنظمة الإرهابية المسؤولة عن الفظائع المرتكبة في السابع من أكتوبر وعن العديد من الجرائم الأخرى بحق المدنيين الأبرياء، وذلك وفقاً لما أقره المؤتمر الوطني للحزب. ولكن، ما هي

[12] - Transcript | Press Conference in Melbourne | 25 July 2026

التنازلات الأخرى التي أُبرمت خلف الكواليس لضمان امتناع "اتحاد عمال الموانئ" -على سبيل المثال- عن تأييد مقترح "إد هوسيك" بشأن الإبادة الجماعية وقضايا أخرى؟

هذه أسئلة يتعين على رئيس الوزراء الإجابة عنها، وهي أسئلة يجب عليه أن يتسم بالصراحة والشفافية بشأنها. إذ يجب أن تتحدد السياسة الخارجية لأستراليا، وكذلك ترتيباتنا الدفاعية والأمنية الوطنية، بناءً على المصلحة الوطنية، لا وفقاً لرغبات أكثر أعضاء حزب العمال ميلاً لليسار، أو أولئك الأشخاص المجهولين الذين يديرون الأمور من وراء الكواليس في المؤتمر الوطني للحزب.

ثانياً، أود أن أعلق باختصار على الجدل الدائر حول حضور رئيس الوزراء مؤخراً مأدبة عشاء لجمع التبرعات في منزل بمدينة سيدني، وهو منزل كان قد لفت سابقاً انتباه مكتب الضرائب الأسترالي. إن رئيس الوزراء يتذرع بحزب العمال في هذا الصدد، مدعياً أن شؤون التبرعات تخص الحزب وحده. ورغم أن هذا القول قد يكون صحيحاً، إلا أن رئيس الوزراء ليس مجرد مرشح سياسي عادي، بل هو رئيس وزراء بلادنا؛ وبالتالي، فإن كيفية قضائه لوقته، والأشخاص الذين يخالطهم، والمنازل التي يتناول فيها طعامه، كلها أمور تقع ضمن دائرة الاهتمام العام المشروع. كما أن رفضه الإجابة عن أي أسئلة تتعلق بتلك المأدبة أو بمصدر تلك الأموال يثير تساؤلات بالغة الخطورة حول شخصيته وحسن تقديره للأمور، وقد حان الوقت لكي يواجه الحقائق ويتحمل المسؤولية.

علمتُ أن رئيس الوزراء سيحل ضيفاً غداً على برنامج "Insiders" مع ديفيد سبيرز. وآمل أن تكون لديه إجابات وافية حول إجراءات العناية الواجبة التي اتخذها قبل الموافقة على حضور هذه المأدبة، وتحديداً فيما يتعلق بمصدر الأموال التي ستُتبرع في نهاية المطاف لحزب العمال. كيف اطمأن إلى الأمر؟ وهل كان على دراية باهتمام مكتب الضرائب الأسترالي (ATO) بهذا المنزل أو بالعائلة المرتبطة به؟ هذه هي الأسئلة الأساسية التي ينبغي أن نتوقع من رئيس الوزراء أن يتحدث عنها بشفافية وصراحة. أنا مستعد لتلقي بعض الأسئلة.

الصحفي: هل تعتقد أنه من المرجح أن يحسم حزب العمال موقفه اليوم بشأن قضايا السياسة الخارجية، لا سيما وأننا شهدنا -كما تعلم- حالات تمرد من قبل نواب الصفوف الخلفية وفروع الحزب حول قضايا أخرى مثل اتفاقية "أوكوس(AUKUS) "؟

باترسون: أعتقد أنه من الواضح تماماً وجود فجوة بين القاعدة الشعبية لحزب العمال وحكومة الحزب فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية والأمن القومي الجوهرية، سواء تعلق الأمر بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أو التحالف مع الولايات المتحدة، أو اتفاقية "أوكوس". وقد اضطرت الحكومة لبذل جهود استثنائية وممارسة ضغوط شديدة لضمان عدم تعرض وزيرة الخارجية بيني وونغ، ووزير الدفاع ريتشارد مارلز، ورئيس الوزراء في نهاية المطاف، للإحراج أثناء وقائع المؤتمر اليوم. ومع ذلك، فإن هذه القضايا لم تختفِ؛ إذ نرى وزراء عماليين سابقين بارزين -مثل بيتر غاريت وغاريث إيفانز- يجوبون البلاد للترويج لمطالبة بإجراء تحقيق حول "أوكوس"، في محاولة لتأجيج المزيد من السخط بشأن هذه القضية وتقويض الدعم الحزبي المشترك لما يُعد أهم سياسة أمن قومي مميزة لأستراليا. والحقيقة هي أن الحكومة بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد للدفاع عن "أوكوس" والتحالف مع الولايات المتحدة وغيرها من قضايا الأمن القومي الجوهرية التي تخدم المصلحة الوطنية لأستراليا، بدلاً من السماح لإد هوسيك أو أي شخص آخر بتقويضها.

الصحفي: هل كنت تود رؤية هذا النقاش يأخذ مجراه فعلياً لتكوين فكرة أوضح عن موقف القواعد الحزبية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا النوع من النقاشات خاص بحزب العمال، إذ لا أعتقد أن الحزب الليبرالي يمر بعملية مماثلة؟

باترسون: أعتقد أنه لأمرٌ دالٌ للغاية أن يفضل رئيس الوزراء وحكومته وأد النقاش بدلاً من خوضه والفوز به. أرى أن هذا التصرف يكشف عما يدركه هو؛ فهو يعلم بوجود انقسامات عميقة داخل حزب العمال بشأن قضايا جوهرية تتعلق بالمصالح الوطنية الأمنية، والسياسة الخارجية، وسياسة الدفاع. يخشى رئيس الوزراء أن يتعرض للإحراج أمام المؤتمر إذا ما أُتيح المجال لمناقشة اتفاقية "أوكوس(AUKUS) "، أو الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أو حتى التحالف مع الولايات المتحدة. وأعتقد أنه أوقف هذا النقاش خوفاً من المسار الذي قد تتخذه الأمور.

الصحفي: يبدو أن هذا المؤتمر قد تمخض عن تقديم تنازلات عديدة للنقابات، بما في ذلك إنشاء "محكمة العمل العادل .(Fair Work Court) "ما هو تعليقك على التوجه الذي تتبناه الحكومة بشأن علاقات العمل في أعقاب هذا المؤتمر؟

باترسون: حسناً، أنا من ولاية فيكتوريا، ونحن جميعاً نرى -ونعيش يومياً- عواقب تسليم ملف سياسة علاقات العمل إلى الحركة النقابية. لقد أدى ذلك إلى ظهور مزاعم غير مسبوقة بالفساد في هذه الولاية، حيث ذهبت أموال دافعي الضرائب -التي تبلغ قيمتها 15 مليار دولار- إلى نقابة العاملين في قطاعات البناء والغابات والملاحة البحرية،

(CFMEU)؛ وذلك لأن هذه النقابة كانت هي التي تتولى فعلياً إدارة مشاريع البنية التحتية الكبرى Big) (Buildفي عهد حكومتي "أندروز" و"ألان" هنا في فيكتوريا. والآن، وسواء قامت حكومة فيكتوريا بتغيير رئيس وزراء الولاية هذا الأسبوع ليحل محله "بن كارول" أم لا، فإن الحقيقة ستظل ثابتة: إن حزب العمال -سواء على مستوى الولاية أو المستوى الفيدرالي- يُدار من قبل النقابات ولصالح النقابات؛ فهو لا يعمل من أجل الأعضاء ولا من أجل العمال، بل من أجل مسؤولي النقابات، وفي النهاية، فإن دافعي الضرائب هم من يتحملون العبء الأكبر. لذا، يساورني قلق بالغ إزاء حذو حزب العمال الفيدرالي حذو نظيره في فيكتوريا، وسماحه للنقابات بفرض السياسات العامة.

الصحفي: [كلام غير مفهوم] هل تعتقد أن حزب العمال في فيكتوريا سيقرر الإطاحة بجاسينتا ألان هذا الأسبوع؟

باترسون: نعم، انظر، أتوقع تماماً أن جاسينتا ألان تقضي أيامها الأخيرة كرئيسة لوزراء ولاية فيكتوريا. يعيش حزب العمال في فيكتوريا حالة من الذعر الشديد بسبب استطلاعات الرأي وبسبب وضعها وشعبيتها لدى الجمهور. لكن الحقيقة هي أن بن كارول كان يجلس على طاولة مجلس الوزراء في فيكتوريا طوال عقد من الزمن؛ فقد جلس إلى تلك الطاولة بوجود دانيال أندروز كرئيس للوزراء، وجلس إليها بوجود جاسينتا ألان كنائبة له، كما شارك في كل قرار اتخذه حزب العمال في فيكتوريا. إنه يتحمل مسؤولية وتبعات الوضع الذي آلت إليه الولاية الآن؛ فقد وقف جنباً إلى جنب مع جاسينتا ألان في رفض تشكيل لجنة ملكية للتحقيق في مشروع "البناء الضخم(Big Build) "، وفي رفض منح هيئة مكافحة الفساد في فيكتوريا الصلاحيات اللازمة لملاحقة الأموال التي سُرقت من سكان الولاية ومن دافعي الضرائب الفيدراليين. ورغم أنه قد يغير سياسته في الأيام المقبلة، أو يتراجع عن موقفه السابق، أو حتى يدعو لتشكيل اللجنة الملكية، إلا أننا نعلم جميعاً سبب مقاومته هو وزملائه لهذا الأمر طوال تلك الفترة: وهو أن لديهم الكثير مما يحاولون إخفاءه.

الصحفي: لقد أشرتَ أنت ورئيس الوزراء هذا الأسبوع إلى المخاطر والمخاوف المحيطة بصعود حزب "أمة واحدة(One Nation) "، كما أوضح حزب العمال كيف سيتعامل مع هذا الأمر من خلال السعي لتقديم حلول عملية. ما رأيك في ذلك، لا سيما وأنك ألقيتَ خطاباً قبل بضعة أيام تناولتَ فيه هذه القضية؟

باترسون: حسناً، أعتقد أن الخصم السياسي الرئيسي للحزب الليبرالي هو بلا شك حزب العمال. فكلا الحزبين مؤهلان لتولي الحكم، ونحن نتنافس معهم على قيادة البلاد. لكن هذا لا يعني عدم وجود منافسين سياسيين آخرين يحاولون انتزاع الأصوات والمقاعد منا. وهؤلاء المنافسون يجب أن يخضعوا لتدقيق مشروع أيضاً، خاصة إذا كانوا يحققون نتائج جيدة في استطلاعات الرأي، أو إذا كانوا يطمحون لتشكيل الحكومة - كما هو حال حزب "أمة واحدة" وزعيمته بولين هانسون. والحقيقة هي أن بولين هانسون كانت متوارية عن الأنظار لعدة أسابيع في عطلة بأوروبا، بدلاً من مواجهة الرأي العام والإجابة عن أسئلة تتعلق بالآراء المتطرفة وغير العقلانية لزميلها القديم في مجلس الشيوخ، مالكولم روبرتس؛ فقد تبنى روبرتس بعض نظريات المؤامرة الأكثر سخافة وعبثية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتحالف مع الولايات المتحدة، واتفاقية "أوكوس(AUKUS) "، وشركات الأدوية، و"الكيمتريل(chemtrails) "، بل إنه أيّد أشخاصاً شككوا في أحداث 11 سبتمبر وحوادث إطلاق النار في المدارس. أعني أن هذه أمور متطرفة للغاية. لذا، ينبغي على بولين هانسون الخروج من عزلتها ومواجهة الموقف والإجابة عن أسئلة جوهرية حول زميلها المقرب وآرائه، وما إذا كانت تلك الآراء تعبر عن موقف حزب "أمة واحدة" أم لا.

الصحفي: هذا كل ما لدي من أسئلة، أيها السيناتور.

باترسون: شكراً جزيلاً لك.

«لا أهتمّ إطلاقاً»: إد هوسيك يتحدّى بعد أن أسقط حزب العمال اقتراح إسرائيل

25 يوليو 2026

بقلم فيليب كوري وديفيد مارين-غوزمان – جريدة فايننشال فيو[13]

تضافرت جهود قادة الأجنحة في حزب العمال لقمع أي معارضة بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني واتفاقية أوكوس[14] مع اختتام مؤتمره الوطني الذي يُعقد كل ثلاث سنوات في أديلايد يوم السبت، مما أثار انتقادات من النائب المتمرد إد هوسيك، الذي اعتبر رفض المناقشة دليلاً على الضعف لا القوة.

وعندما سُئل هوسيك عما إذا كان يخشى أن يُهمّشه حزب العمال بعد إصراره على هذه القضية، أجاب بأنه لا يكترث.

ومع استعداد الحزب لمناقشة السياسة الخارجية في اليوم الثالث والأخير من اجتماعه الذي يُعقد كل ثلاث سنوات، تحدّى الوزير السابق هوسيك رؤساءه ومضى قُدماً في اقتراح يهدف إلى ممارسة المزيد من الضغط على إسرائيل، بما في ذلك توجيه اتهامات غير مباشرة بالإبادة الجماعية.

---

[13] - 'I don't give a s--t': Husic defiant after Labor kills Israel motion

[14] - أوكوس بالإنكليزية AUKUS كما تسمى ايضاً كوس، وهي أختصار الأحرف الأولية لإسم التحالف الثلاثي بين أستراليا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. فإن A إختصار لأستراليا، وUK للملكة المتحدة، وUS للولايات المتحدة. حيث سوف تساعد المملكة المتحدة والولايات المتحدة في تحسين وإنتشار الغواصات التي تعمل على الطاقة النووية، مضيفةً بدورها الوجود العسكري الغربي في منطقة المحيط الهادئ. على الرغم من الإعلان المشترك الذي اصدره رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون والرئيس الأمريكي جو بايدن، لكنه لم يُشر إلى أي بلد أخر في الإسم, ووفقاً لمصادر مجهولة في البيت الأبيض فقد صرحت بأنه صُمم لمواجهة تأثير جمهورية الصين الشعبية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث وافق المحللون على هذا الوصف. . وصُنفت الأتفاقية على أنها خليفة المعاهدة الحالية أنزوس بين أستراليا، ونيوزيلندا والولايات المتحدة؛ مع نيوزيلندا "المهمشة" بمقتضى حظر الطاقة النووية، ولكن لم يتم الإدلاء بأي بيان رسمي حول هذه القضية. وقد شملت هذه الأتفاقية مجالات رئيسية مثل الذكاء الاصطناعي، والحرب الإلكترونية، والقدرات تحت الماء وقدرات الضربات بعيدة المدى، بالإضافة إلى أنها شملت أيضاً عنصراً نووياً، من الممكن ان يكون مقصوراً على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والذي يتمحور حول الهياكل الأساسية للدفاع النووي. وستركز الأتفاقية على القدرات العسكرية، وفصلها عن التحالف الأستخباري لتبادل المعلومات خمسة أعين والذي أيضاً يشمل نيوزلاندا وكندا.

لكن أحد أعضاء اتحاد عمال الموانئ الأسترالي، الذي كان يعتزم تأييد الاقتراح، تعرض لضغوطٍ للانسحاب، واتفق كلا الفصيلين على عدم دعمه.

بدلاً من ذلك، وقبل بدء المناقشة، حث النائب اليهودي جوش بيرنز من اليمين، وزميله باسم عبدو، وهو من أصل فلسطيني ومن اليسار، المندوبين بشكل مشترك على تبني برنامج السياسة الخارجية المتفق عليه دون تعديل.

نتيجةً لذلك، لم يُقرّ اقتراح هوسيك، إلى جانب العديد من التعديلات الأخرى المناهضة لإسرائيل التي كان من المقرر أن يقدمها اليسار. كما أُجهضت محاولةٌ من مندوب حزب العمال المناهض للحرب لتقديم اقتراحٍ مناهضٍ لاتفاقية أوكوس.

دعا اقتراح هوسيك الحكومة إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الدولة الفلسطينية، التي اعترفت بها في سبتمبر من العام الماضي. كما حثّ الحكومة على الاعتراف بقرار محكمة العدل الدولية الذي ينص على أن أعمال إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية تُشكّل انتهاكًا لاتفاقية مناهضة التمييز العنصري "التي تحظر الفصل العنصري والفصل العنصري."

كما ذكّر الاقتراح أستراليا بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية بالتصدي للإبادة الجماعية، وأقرّ بقرار محكمة العدل الدولية الملزم بأن للفلسطينيين في غزة "حقًا مشروعًا في الحماية من أعمال الإبادة الجماعية والأعمال المحظورة ذات الصلة."

ودعا الاقتراح أيضًا إلى سحب ممثلي الدفاع والتجارة من السفارة الأسترالية في تل أبيب، وإلى قيام السلطات "بتعقب والتحقيق، ومقاضاة، عند الاقتضاء" حاملي الجنسية المزدوجة الأسترالية/الإسرائيلية الذين خدموا في الجيش الإسرائيلي.

تتضمن بنود أخرى الدعوة إلى فرض عقوبات تجارية على أي شخص أو شركة مرتبطة بـ"المستوطنات غير القانونية في الأراضي المحتلة."

أعرب هوسيك عن خيبة أمله واستغرابه من الجهد الكبير الذي بذله قادة الفصائل الحزبية لإسقاط اقتراحه بشأن ممارسات إسرائيل في فلسطين، والذي وصفه بأنه أكبر قضية أخلاقية في عصرنا.

وفي حديثه بعد أن علم أن اقتراحه لن يحظى بتأييد، قارن هوسيك بين غياب النقاش داخل حزب العمال وحزب "أمة واحدة."

وقال: "يجب أن أقول إنني مندهش من الجهد الهائل المبذول لإيقاف هذا الاقتراح، بدلاً من مناقشته وإتاحة الفرصة للحوار."

وأضاف: "لطالما كنت أؤمن بوجود آراء مختلفة. يجب بذل المزيد من الجهد. هذه هي الديمقراطية. يجب أن نكون قادرين على الاستماع إلى الناس".

قال إن الاعتقاد بأن برنامج حزب العمال وثيقة مقدسة لا يمكن تغييرها ولو قليلاً ليس في مصلحة الحزب. وأضاف: "أعتقد أن الاختبار الحقيقي لنا كأحد الأحزاب الكبرى هو أن نُظهر استعدادنا لاتخاذ مواقف بشأن القضايا".

قال إنه من المهم الإقرار بوجود كثيرين ممن "يعتقدون بوجود مخاوف جدية من وقوع أعمال إبادة جماعية، وأنه ينبغي حماية الناس منها."

كما أعرب هوسيك عن "صدمته الشخصية" إزاء تقرير للأمم المتحدة صدر في يونيو ، والذي كشف عن مقتل 20 ألف طفل وإصابة 44 ألفًا آخرين في غزة نتيجةً لأفعال حكومة نتنياهو.

وحثّ النائب اليهودي بيرنز المندوبين على "اختيار التعاطف بدلًا من الغضب" لتوحيد أجنحة حزب العمال بشأن إسرائيل، بينما شجع النائب الفلسطيني عبدو على موقف موحد.

وأبلغ بيرنز المندوبين بضرورة التزام حزب العمال بحل الدولتين، لكنه أقرّ بأن برنامج الحزب "لا يُمثّل كل ما قد يرغب أيٌّ منا في قوله، ولا كل جوانب سياسة الحكومة".

قال: "بعد ساعات من الحوار والتسوية والاحترام، نقف هنا معًا. نختار أن نؤمن بأن مسار العدالة الطويل يمكن أن ينحني نحو مستقبل مشترك للإسرائيليين والفلسطينيين."

وأوضح عبدو أن الاقتراح الذي سيقدمه لتأكيد أطر الأمم المتحدة والأطر الدولية المتعلقة بإسرائيل وفلسطين "لا يكف عن تحميل كل طرف مسؤولية كاملة."

وأضاف: "لقد كانت السنوات القليلة الماضية صعبة للغاية في قضية بالغة الصعوبة أصلًا. لا يمكن لأي اقتراح بمفرده أن يفي بالغرض."

وطلب من المندوبين أن يتخيلوا الحياة تحت الاحتلال وأن يوازنوا بين ما إذا كان من الأسلم لأطفالهم مغادرة المنزل أم البقاء فيه.

وتابع: "هذه هي الأمور التي تُمكّن الناس من بناء حياتهم، ولا ينبغي أبدًا أن يتحدد ذلك بمكان ولادتهم أو هويتهم. كرامة الإنسان، أيها الرفاق، حق عالمي".

في معرض حديثه عن الطريقة التي أُجهضت بها الاقتراح، أشار هوسيك إلى ندوب الانقسامات التي أنهت فترة حكمهم الأخيرة.

وقال: "أعتقد أن هناك مشكلة أوسع نطاقًا في الحزب... وهي أن تجارب سنوات رود-جيلارد-رود كانت مثيرة للانقسام لدرجة أن الناس باتوا يعتقدون أن أي نقاش هو انشقاق، واختلاف، وخلاف قد يؤدي إلى سقوط الحكومة."

وأضاف: "لا أعتقد أن هذا صحيح على الإطلاق... إن القدرة على إجراء هذه النقاشات دليل على القوة، وليس الضعف. ومن المهم أيضًا لأعضاء حزبنا الذين لديهم آراء قوية حول هذه القضية أن يعلموا أن أصواتهم مسموعة."

وقال هوسيك إن حزب العمال كان "رائعًا في الاعتراف بدولة فلسطين"، لكنه كان يأمل أن يسمح الاقتراح للحكومة بالاعتراف بالسفراء والفرق الدبلوماسية الفلسطينية أيضًا.

قال ستيفن لورانس، عضو البرلمان عن حزب العمال في ولاية نيو ساوث ويلز، والذي أيّد هوسيك: "أنا على ثقة تامة بأن هذا القرار يحظى بدعم أغلبية المندوبين."

وأضاف: "لا يساورني أدنى شك في ذلك. أنا على ثقة تامة بأنه على الرغم من عدم تأييد قرارنا اليوم، إلا أنه سيحظى بالتأييد في مؤتمر لاحق. أنا على ثقة تامة بذلك".

المؤتمر الوطني حزب العمال يتجنب الخوض في نزاع غزة بعد فشل إد هوسيك في فرض مناقشة بشأنه

25 يوليو 2026[15]

بقلم كبيرة المراسلين السياسيين الرقميين كلير أرمسترونغ – وكالة أي بي سي

فشلت محاولة الاعتراف بمزاعم الإبادة الجماعية في غزة في الحصول على الدعم الكافي لمناقشتها في المؤتمر الوطني لحزب العمال، مما أثار انتقادات لثقافة الحزب الداخلية.

لم يتمكن النائب العمالي إد هوسيك من الحصول على مؤيد لقراره المقترح بشأن إسرائيل وفلسطين في الساعات الأخيرة من المؤتمر الوطني الخمسين لحزب العمال الأسترالي اليوم.

أيد كل من جوش بيرنز وباسم عبدو تؤيدان مسودة برنامج الحزب

وقال النائب الصريح إنه "متفاجئ" من محاولات أصحاب النفوذ داخل الحزب منع النقاش المفتوح، وأعلن أنه "لا يكترث" إذا ما عاقبه زملاؤه الكبار بسبب آرائه حول القضايا الخلافية.

وبدلاً من ذلك، صوّت المندوبون في المؤتمر على تبني مواقف بشأن إسرائيل وفلسطين وحماس تتوافق بشكل عام مع وجهة نظر حكومة ألبانيز، على الرغم من انتقاد السفارة الإسرائيلية لها.

وأيد النائبان جوش بيرنز، وهو يهودي، وباسم عبدو، نجل لاجئين فلسطينيين، هذا الموقف في خطوة تهدف إلى إظهار الوحدة.

اختُتم المؤتمر في أديلايد بعد ظهر اليوم دون أي خلافات جوهرية، حيث صوّت المندوبون المنتخبون البالغ عددهم 400 على اعتماد البرنامج الوطني للحزب لعام 2026.

وكان السيد هوسيك قد سعى إلى تعديل البرنامج ليشمل الإقرار بتحقيق للأمم المتحدة خلص إلى أن السلطات الإسرائيلية "استهدفت عمداً أطفالاً فلسطينيين، ما أسفر عن إبادة جماعية وجرائم وحشية في قطاع غزة وجرائم حرب في الضفة الغربية."

وقد أيّد الاتحاد البحري الأسترالي قراره في البداية، لكن السيد هوسيك كشف أن الاتحاد، المنتمي للجناح اليساري، سحب دعمه في وقت سابق من صباح اليوم.

وقال السيد هوسيك: "لقد فوجئتُ بالجهود الهائلة المبذولة لعرقلة هذا الأمر، بدلاً من مناقشته، وإجراء حوارات بشأنه، ووضع خطة أفضل".

في الفترة التي سبقت المؤتمر الذي يُعقد كل ثلاث سنوات، أدلى السيد هوسيك بتصريحات حول مجموعة من القضايا، بما في ذلك دعم حزب العمال لصفقة غواصات أوكوس، وفرض ضريبة على الغاز، وقضايا الشرق الأوسط.

وعندما سُئل عما إذا كان تشتيت تركيزه، على حساب ضمان الدعم لنقاش حول إسرائيل وفلسطين، خطأً "استراتيجياً"، أجاب السيد هوسيك بأنه "سؤال وجيه."

وأضاف: "لقد كنتُ ثابتاً على موقفي من القضايا التي أهتم بها حقاً، وقد عبّرتُ عن رأيي فيها".

[15] Labor conference sidesteps Gaza stoush after Ed Husic fails to force debate - ABC News

عندما سُئل السيد هوسيك بإلحاح عما إذا كان وزراء كبار، مثل وزير الدفاع ريتشارد مارلز ووزيرة الخارجية بيني وونغ، قد استبعدوه من المناقشات حول إسرائيل وفلسطين، أجاب: "حتى لو تم تهميشي، لا أبالي."

ونفت مصادر رفيعة في حزب العمال فكرة استبعاد السيد هوسيك، مشيرةً إلى أنه لم يسعَ لمناقشة الأمر مع رئيس الوزراء خلال المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام.

اعتبار الاختلاف "اختبارًا حقيقيًا" لحزب العمال

يعتقد السيد هوسيك أن حقبة رود-جيلارد "المثيرة للانقسام" قد أدت إلى فتور في النقاش داخل الحزب.

وقال: "لقد أصيب الناس بصدمة نفسية جعلتهم يعتقدون أن أي شيء يبدو كنقاش هو انشقاق، واختلاف، وخلاف قد يؤدي إلى سقوط الحكومة."

وأضاف: "لا أعتقد أن هذا صحيح على الإطلاق".

قال السيد هوسيك إن هناك درسًا يجب أن يتعلمه حزب العمال، إذ يحظى حزب "أمة واحدة" بدعم الناخبين الذين يعتقدون أن الحزب سيدافع عما يرونه "صحيحًا" للبلاد.

وأضاف: "أعتقد أن الاختبار الحقيقي لنا، كأحد الأحزاب الكبرى، هو أن نُظهر استعدادنا لكسب تأييد الناخبين، لا أن نفرض عليهم شعاراتنا."

وأظهر السيد هوسيك بطاقة عضويته في حزب العمال، قائلاً إن من ينضمون إلى الحزب "لا ينضمون إلى الوضع الراهن."

وأوضح: "حزب التغيير - التغيير يتطلب أحيانًا حوارات، ويجب أن نجمع الناس معًا."

وعندما سُئل عما إذا كان حزب العمال لا يزال "الخيار الأمثل" له، أجاب السيد هوسيك: "نعم".

بيرنز يدعو إلى "التعاطف بدلًا من الغضب"

بينما كان السيد هوسيك يُخاطب وسائل الإعلام، صعد السيد بيرنز والسيد عبدو معًا إلى منصة المؤتمر في بادرة دعم متبادل بين المجتمعين اليهودي والفلسطيني.

وقال السيد بيرنز: "نقف هنا لنُظهر ما يُمكن تحقيقه عندما يختار الناس العمل معًا، وأن حزب العمال الأسترالي يتسع لنا جميعًا وللمجتمعات التي نُحبها."

وفي خطابٍ حماسي، حثّ السيد بيرنز الأعضاء على اختيار "التعاطف بدلًا من الغضب" مُحشدًا الدعم لبرنامج الحزب بشأن إسرائيل وفلسطين.

وأقرّ بأن الوثيقة "لا تُمثل كل ما قد يرغب أيٌّ منا في قوله، ولا كل جوانب السياسة الحكومية."

وقال: "لكن بفضل ساعات من الحوار والتوافق والاحترام، نقف هنا معًا".

يقول عبدو إن الإنسانية "عالمية"

قال السيد عبدو إن برنامج حزب العمال يلتزم بـ"التمسك بالأسس التي ساهمت أستراليا في بنائها ودافعت عنها طويلاً - نظام قائم على القواعد."

وأضاف: "بالنسبة لأجيال من الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، لا تزال الكثير من الأمور التي نعتبرها بديهية بعيدة المنال."

وتابع: "يمتد الاحتلال إلى البيوت والمدارس وأماكن العمل والمجتمعات، كل يوم."

وأكد السيد عبدو أن الكرامة الإنسانية "عالمية" ولا ينبغي "أن تُحدد بمكان الميلاد أو الهوية".

كما شكر زميله السيد بيرنز على "حسن نيته خلال هذه العملية الشاقة" التي سبقت المؤتمر.

وكان رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز والسيد مارلز قد اقترحا الإجراء الذي سمح للسيد بيرنز والسيد عبدو بالتحدث.

وفي كلمته في المؤتمر، شكر السيد مارلز المندوبين الذين "توصلوا إلى حلول وسط" للتوصل إلى توافق في الآراء.

حزب العمال يحدد مواقفه بشأن إسرائيل وفلسطين

يعارض برنامج حزب العمال، المصمم لتوجيه الحزب خلال السنوات الثلاث المقبلة، "ضم الأراضي الفلسطينية" ويدعو إسرائيل إلى إنهاء "النشاط الاستيطاني غير القانوني."

في يوليو 2024، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية تنتهك القانون الدولي وأمرت بتفكيكها.

رفضت إسرائيل عدم شرعية المستوطنات، بينما دعا وزيرا اليمين المتطرف البارزان، بتسلئيل سموتريتش وإيتامار بن غفير، الخاضعان لعقوبات أسترالية، إلى توسيعها.

كما يحث برنامج حزب العمال الحكومة على اتخاذ "إجراءات وعقوبات إضافية حسب الضرورة" لمعالجة هذه القضية.

وإذ تقر المنصة بأن أستراليا "لطالما وقفت ضد عقوبة الإعدام باعتبارها شكلاً غير إنساني ومهين من أشكال العقاب"، فإنها تدين "تشريعات الكنيست الأخيرة وجميع القوانين التمييزية الأخرى التي تستهدف الفلسطينيين".

أصدرت الحكومة الإسرائيلية هذا العام قوانين تُنفذ عقوبة الإعدام شنقاً بحق الفلسطينيين المدانين بجرائم قتل ذات صلة بالإرهاب في الضفة الغربية.

وينص البرنامج أيضاً على الإيمان بأن "الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون العيش في أمان من الإرهاب والعنف"، ويدعم حل الدولتين، و"يدين بشدة" الإرهاب والتطرف العنيف، "بما في ذلك ما ترتكبه حماس."

وأصدرت السفارة الإسرائيلية الأسبوع الماضي بياناً مطولاً انتقدت فيه مسودة البرنامج آنذاك، بحجة أنها تُضعف موقف حزب العمل من حماس والسلطة الفلسطينية.

وقال البيان: "ترى السفارة بكل احترام أن عدة بنود في مسودة البرنامج الوطني تُنذر بتحميل طرف واحد مسؤولية الصراع".

فشلت مساعي إد هوسيك، التي قادها حزب العمال، لحثه على الاعتراف بالإبادة الجماعية في غزة، مما حال دون اندلاع نزاع علني

25 يوليو 2026[16]

دان جيرفيس-باردي كبير المراسلين السياسيين – جريدة الغارديان الاسترالية

يقول النائب إد هوسيك إنه سيواصل مخالفة صفوف الحزب مع انتهاء المؤتمر الوطني للحزب دون خوض معركة كبيرة بشأن إسرائيل وفلسطين.

فشلت مساعي إد هوسيك لحث حزب العمال على الاعتراف بمزاعم الإبادة الجماعية ضد إسرائيل، وسط معارضة من قادة أجنحة الحزب، ما دفع النائب العادي إلى انتقاد ثقافة الحزب في عهد أنتوني ألبانيز.

يوم السبت، صرّح وزير الصناعة السابق بأنه لا يكترث إن تجاهله زملاؤه الكبار بسبب مخالفته المتكررة للصفوف، وتعهد بمواصلة الحديث عن القضايا الخلافية.

بعد ساعتين، اختُتم المؤتمر الوطني الخمسون للحزب دون أي خلافات جوهرية، بعد أن لم يتبلور أي خلاف محتمل حول إسرائيل وفلسطين.

بدلاً من ذلك، شهد حزب العمال لحظة وحدة مُدبّرة، حيث أيّد النائبان جوش بيرنز، وهو يهودي، وباسم عبدو، نجل لاجئين فلسطينيين، تحديث برنامج الحزب الخارجي ليعكس موقف الحكومة من إسرائيل وفلسطين وحماس.

بعد يومين من جلسات مُحكمة التنظيم في أديلايد، سارع قادة الفصائل إلى منع التوترات الداخلية بشأن إسرائيل وفلسطين من التسرب إلى قاعة المؤتمر.

صاغ هوسيك قرارًا تجاوز بكثير مسودة الحزب بشأن إسرائيل، بما في ذلك الاعتراف بقرار محكمة العدل الدولية الذي يُقرّ بأن للفلسطينيين حقًا "معقولًا" في الحماية من أعمال الإبادة الجماعية.

تضمنت التعديلات المقترحة أيضًا إقرارًا بنتائج لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، والتي خلصت إلى أن "السلطات وقوات الأمن الإسرائيلية استهدفت عمدًا الأطفال الفلسطينيين، ما أدى إلى إبادة جماعية". وقد صرحت البعثة الإسرائيلية في جنيف بأن إسرائيل ترفض "المهزلة التشهيرية" التي أصدرتها اللجنة، وأن حكومة البلاد ناضلت بشدة ضد مزاعم الإبادة الجماعية.

كما أيد القرار المقترح فرض عقوبات تجارية، ودعم التحقيق مع مزدوجي الجنسية الذين قاتلوا إلى جانب جيش الدفاع الإسرائيلي ومحاكمتهم، ودعا مسؤولي الدفاع والتجارة إلى مغادرة السفارة الأسترالية في تل أبيب. كما دعا الحكومة إلى تعزيز اعترافها بالدولة الفلسطينية من خلال تبادل السفراء وتوطيد العلاقات الدبلوماسية.

وافق الاتحاد البحري الأسترالي مبدئيًا على دعم قرار هوسيك بعد ضغوطٍ مورست على نقابات يسارية أخرى لسحب دعمها.

لكن الاتحاد سحب دعمه صباح السبت، تاركًا هوسيك بلا مؤيد قبل ساعاتٍ فقط من بدء مناقشة السياسة الخارجية للحزب.

[16] - Ed Husic-led push for Labor to recognise Gaza genocide fails, preventing public stoush | Labor party | The Guardian

وفي حديثه للصحفيين صباح السبت، أعرب هوسيك عن خيبة أمله لعدم مناقشة المؤتمر لإحدى "القضايا الأخلاقية الكبرى في عصرنا."

وألمح إلى أن سماسرة قادة أجنحة الحزب وكبار الوزراء عملوا في الخفاء لمنع وصول القرار إلى المؤتمر، لكنه لم يُسمِّ أحدًا بالاسم.

قال: "لا بد لي من القول إنني فوجئت بالجهود الهائلة المبذولة لإيقاف هذا الأمر."

وصرح ستيفن لورانس، عضو البرلمان عن حزب العمال في ولاية نيو ساوث ويلز، بأن اقتراح هوسيك يحظى بدعم "شخصي" من معظم مندوبي المؤتمر.

ونفت مصادر رفيعة في حزب العمال وجود أي جهد منسق من قبل قادة الفصائل لعرقلة القرار، مؤكدةً أن هوسيك ببساطة لم يحظَ بالدعم الكافي.

وفي كلمة ألقاها في ختام المؤتمر، قال ألبانيز إن هذا الحدث كان أكثر مؤتمر وطني "هادفًا وموحدًا" حضره على الإطلاق.

تصفيق حار لبيرنز وعبدو

على منصة المؤتمر، تحدث بيرنز وعبدو مؤيدين للموقف المتفق عليه، وحظيا بتصفيق حار من المندوبين ووزيرة الخارجية بيني وونغ ووزير الدفاع ريتشارد مارلز.

وأقرّ النائبان بأن النص يمثل حلاً وسطاً، ولكنه مع ذلك خطوة إلى الأمام.

وقال بيرنز: "لو كان التوصل إلى اتفاق سهلاً، لما وُجد أي نزاع لحله."

وأضاف: "لكن وراء الاتفاق يكمن شيء أقوى: الأمل. أمل أن يتمكن شعبان من بناء مستقبل أفضل معاً. أمل ألا تمنعنا خلافاتنا أبداً من الاعتراف بإنسانية بعضنا البعض".

أقرّ مندوبو المؤتمر البالغ عددهم 400 مندوبين سياسات الحكومة الدفاعية، بعد أن عرقلت الفصائل المتنافسة مساعي الانسحاب من اتفاقية أوكوس الأمنية.

وبرزت إسرائيل وفلسطين كأكبر نقطة توتر في مؤتمر وطني اتسم عموماً بالهدوء.

وقد مارست جماعات يهودية وسفارة إسرائيل في كانبرا ضغوطاً على الحزب لتخفيف حدة مسودة البرنامج، التي يزعمون أنها لا تنتقد دور حماس في حرب غزة بما فيه الكفاية، بينما يسعى أنصار فلسطين داخل حزب العمال إلى تعزيز بنودها.

وكانت الحكومة تعتقد أن مسودة البرنامج تحقق التوازن الأمثل، ولذا فقد ترددت في الاستجابة لأي من الطرفين.

وتختلف الصياغة الواردة في مسودة البرنامج المتعلقة بإسرائيل وفلسطين اختلافاً جوهرياً عن نسخة عام 2023، مما يعكس تحولات في سياسة الحكومة عقب هجوم حماس في 7 أكتوبر وحرب إسرائيل على غزة.

فعلى سبيل المثال، تتضمن المسودة معارضة حزب العمال لضم الأراضي الفلسطينية، ودعوةً إلى إنهاء عنف المستوطنين والاحتلال.

وجهة نظر من صحيفة ذا هيل: "الديمقراطية المُدارة" لحزب العمال تبلغ ذروتها مع إلقاء غطاء على المعارضة لصراع إسرائيل - غزة

25 يوليو 2026[17]

ميشا كيتشل، رئيس التحرير - مجموعة كونفرسيشن ميديا المحدودة

كان المؤتمر الوطني لحزب العمال مثالاً نموذجياً للديمقراطية المُدارة.

بلغ هذا ذروته عندما عملت السلطات - الوزراء وكبار الشخصيات في أجنحة الحزب - سراً على إخماد محاولة تمرد على مسودة برنامج الحزب بشأن إسرائيل وغزة.

يُعرف أعضاء حزب العمل بتأييدهم الشديد للقضية الفلسطينية. أراد الوزير السابق إد هوسيك (وهو مسلم)، الذي كان يُعتبر من أبرز المعارضين في المؤتمر، جعل المسودة أكثر صرامة تجاه إسرائيل، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، الإشارة إلى تحقيق للأمم المتحدة تناول مسألة الإبادة الجماعية.

أدت المفاوضات المكثفة والضغوط إلى فشل هذه المحاولة. تلاشى اقتراح هوسيك المُقترح. لم يقترح أي شخص آخر تغييراً في مسودة البرنامج (التي لا تزال، مع ذلك، قوية للغاية بالنسبة للحكومة الإسرائيلية، التي شنت هجوماً علنياً عليها عبر سفارتها في وقت سابق من هذا الأسبوع).

تم التوصل إلى هذا التوافق بعد جهدٍ كبير، وذلك بفضل خطةٍ مُحكمةٍ تضمنت كلمتين، بدأت التخطيط لها قبل أسابيع. وشهدت هذه الخطة إلقاء كلمتين من قبل اثنين من أعضاء البرلمان الفيدرالي عن ولاية فيكتوريا: جوش بيرنز، العضو اليهودي عن دائرة ماكنمارا (والذي قد يواجه ردود فعل سلبية في دائرته الانتخابية)، وباسم عبدو، عضو البرلمان عن دائرة كالوِل، وهو ابن لاجئين فلسطينيين.

وقال بيرنز للمندوبين:

"اليوم، أمام هذا المؤتمر خياران. إما أن نستمر في التركيز على الانقسامات التي تزيد من تباعدنا، أو أن نفعل شيئًا أهم بكثير. بإمكاننا أن نتحد. بإمكاننا أن نختار التعاطف على الغضب، والحوار على الانقسام. بإمكاننا أن ندعم رؤية إيفات لدولتين، لشعبين يعيشان جنبًا إلى جنب، يتمتعان بحقوق متساوية وكرامة وأمان لكل فرد. لأن هذا هو السبيل الوحيد للسلام الذي يتوق إليه العالم".

قال عبدو:

"هذا الاقتراح ليس مصمماً ليشمل كل شيء [...]. فهو لا يسعى إلى تحديد أو وصف أو إسناد كل مسؤولية إلى كل طرف، كما أنه لا يسعى إلى سرد كل ظرف أو نقطة تحتاج إلى معالجة. لقد كانت السنوات القليلة الماضية صعبة للغاية في قضية بالغة التعقيد أصلاً. لا يمكن لأي اقتراح بمفرده أن يفي بالغرض. إنه ببساطة اقتراح من حزب العمال الأسترالي، حزب الحكومة وحزب جميع الأستراليين".

انتهى اللقاء بعناق.

وانتهى الأمر عند هذا الحد. تمّ احتواء النقاش حول اتفاقية أوكوس المثيرة للجدل، والتي يشكّك فيها الكثيرون في صفوف حزب العمال، قبل انعقاد المؤتمر بوقتٍ طويل.

[17] - View from The Hill: Labor's 'managed democracy' reaches high point as blanket thrown over Israel-Gaza dissent

عمومًا، انحصرت أصوات المعارضة في محيط المؤتمر - خارج القاعة وفي الغرف الخلفية - حيث فشل إد هوسيك، أحد أبرز مؤيديها، في مسعاه لفرض ضريبة جديدة على الغاز.

يبدو أن فرص إد هوسيك في العودة إلى الصفوف الأمامية، التي أُقصي منها في مناورات فصائلية عقب الانتخابات، قد تلاشت على الأرجح بسبب تمرده الحاد خلال الأشهر الأخيرة. فهو يُبرز نفسه من خلال تحديه العلني للحكومة، وقد أعرب عن أسفه للسيطرة المُحكمة التي تُمارس داخل حزب العمال، لا سيما على الكتلة البرلمانية.

وفي يوم السبت، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، أدان عدم الأخذ بعين الاعتبار أي آراء أخرى، قائلاً إن هذا الأمر يضر بحزب العمال، ومُلمحاً إلى أن مثل هذا الموقف سيُفيد حزب "أمة واحدة."

وأعلن قائلاً: "بإمكانهم تجميدي - لا أُبالي"، على الرغم من أن نبرته تُوحي بأنه يُبالي.

كانت الديمقراطية المُدارة هي المبدأ التنظيمي الذي اعتمدته القيادة في هذا الحدث برمته، والذي اختُتم يوم السبت. وقد أسعدت آلية عملها رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز، الذي قال في كلمته الختامية للمندوبين: "هذا هو المؤتمر الوطني الأكثر جدية ووحدة الذي حضرته منذ انضمامي إلى حزب العمال عام 1979."

وقد قارن بشكل إيجابي بين الفترة الزمنية التي استمرت ثلاثة أيام والمؤتمرات السابقة التي كانت تستمر أسبوعًا كاملًا. (مع العلم أن تلك المؤتمرات كانت تُنجز أعمالًا أكثر واقعية).

وتلت التعديلات على كل فصل من فصول مسودة البرنامج. ولكن اللافت للنظر أنه لم يعترض أي مندوب إلا على فصل واحد فقط. هذا التعديل، الذي أُقرّ على أي حال، حثّ على السماح باستخدام التطبيب عن بُعد في رعاية الموت الرحيم الطوعي.

شهد هذا المؤتمر أغلبية يسارية ضئيلة بين المندوبين البالغ عددهم 400، لكن مضمونه كان يميل بوضوح إلى اليسار. وكانت هيمنة النقابات واضحة في القرارات والتصريحات. ففي مفاوضات الحكومة التي سبقت المؤتمر، كان إرضاء النقابات أهم من التعامل مع عضوية الفروع.

وأقر المؤتمر حزمة من التعديلات التي طالبت بها النقابات، ووعد أنتوني ألبانيز بإنشاء محكمة عمل عادلة. وأشادت سالي ماكمانوس، سكرتيرة مجلس نقابات العمال الأسترالي، التي دُعيت لإلقاء كلمة في المؤتمر، بالتدابير العديدة التي اتخذتها الحكومة في أماكن العمل.

قالت سالي ماكمانوس:

"لقد أعادوا قوة التفاوض إلى العمال. وساهموا في تحقيق أول نمو حقيقي للأجور منذ خمسة عشر عامًا، وساعدوا الطبقة العاملة على استعادة نصيبها من ثروة أمتنا.

لكن هذا التقدم، كما نعلم جميعًا، قد توقف، وعندما تتوقف الأجور، وترتفع الإيجارات، وترتفع أقساط الرهن العقاري، وتُثقل فواتير البقالة والكهرباء كاهل الأسر والطبقة العاملة، لا يمكننا أن نرضى بالانتظار، ولهذا السبب يجب على حزب العمال أن يواصل العمل".

سيُوجّه قطاع الأعمال انتقاداتٍ لاذعةً لكثيرٍ مما صدر عن المؤتمر. لكنّ حضور المراقبين من رجال الأعمال كان مُلفتًا للنظر. وقد جُمعت مبالغ طائلة للحزب بفضل لقاءاتٍ سريعةٍ قام بها أعضاء الصف الأول. ومن غير المرجّح أن يكون المراقبون قد حصلوا على مقابلٍ مُناسبٍ لأموالهم.

ومن أبرز سمات المؤتمر تركيزه الواضح على حزب "أمة واحدة"، الذي طغى حضوره على مُداخلات المُتحدثين من أعلى الهرم إلى أسفله. وستشعر بولين هانسون بالفخر، إذ ستعتبر ذلك مؤشرًا على الاهتمام الذي تُثيره داخل حزب العمال.

المؤتمر الذي شهد أكبر معارك الصراع الداخلي في حزب العمال منذ أي وقت مضى

26 يوليو 2026[18]

بقلم كبيرة المراسلين السياسيين الرقميين كلير أرمسترونغ – وكالة أي بي سي

إذا دار نقاش سياسي بين أعضاء حزب العمال خلف الأبواب المغلقة دون علم أحد، فهل حدث ذلك فعلاً؟

بالنسبة للمحرضين والمنتقدين الداخليين، فالجواب هو لا قاطعاً.

أما بالنسبة للعالم الخارجي الذي لديه ليس لديه أدنى فكرة عما يجري في أديلايد هذا الأسبوع، فربما لا يهمه الأمر.

لكن بالنسبة للمئات القليلة من المندوبين الذين حضروا ثلاثة أيام من المناورات السياسية المُنسقة بدقة، فالأمر أكثر تعقيداً.

على الرغم من المظاهر الخارجية، لم يكن هناك نقص في الخلافات في المؤتمر الوطني الخمسين لحزب العمال الأسترالي في أديلايد هذا الأسبوع.

وصل ممثلو النقابات، والأعضاء العاديون، وأعضاء البرلمان، وصناع القرار في الأجنحة، حاملين آراءً متضاربة حول قضايا مثل إصلاح قوانين القمار، والذكاء الاصطناعي، وضرائب الغاز، وإسرائيل.

لكن من السهل التغاضي عن ذلك أثناء مشاهدة الإجراءات الرسمية داخل مركز مؤتمرات أديلايد.

مفاوضات تجري خلف الكواليس

مررت الاقتراحات تباعًا بالتصويت الشفهي فقط - أي دون الحاجة إلى تصويت رسمي أو فرز - مدعومة بخطابات حماسية مليئة بكلمة "رفيق" (سنتناول هذا لاحقًا).

قد يظن المراقب العابر أن أكبر جدل يدور حول طول طابور عربة القهوة في المؤتمر خلال ساعات الذروة (مع أن حزب العمال الأسترالي تكفل بتكاليف المشروبات الساخنة، فلم تُسجل أي شكاوى بشأن أوقات الانتظار).

لكن الوضع كان مختلفًا تمامًا في الخارج، حيث تدافع النشطاء حاملين مجسم غواصة نووية "سامة" عملاقة قابلة للنفخ باللون الأخضر الفلوري، وجوقة مؤيدة لفلسطين، للحصول على مساحة للاحتجاج.

في إحدى المراحل، ظهرت لوحة إعلانية مناهضة لإغراق البحار، تحمل صورةً مُقلقةً للغاية، مُولّدةً بالذكاء الاصطناعي، لوزير البيئة موراي وات على هيئة حورية بحر عارية الصدر.

لا يستطيع كاتب هذه السطور تجاهل تلك الصورة، ولكن بحسب شهادات شهود العيان، لا يوجد الكثير مما يُمكن مشاركته حول جوهر المؤتمر.

[18] - The conference where Labor's biggest fights were never seen - ABC News

في الاجتماعات المغلقة، جرى تداول تعديلات على البرنامج الوطني لحزب العمال لعام 2026، وإعادة صياغتها، ودمجها في مقترحات تسوية، أو التخلي عنها بهدوء.

بحلول الوقت الذي تصل فيه قضية ما إلى المنصة، تكون النقاشات قد دارت بالفعل، وتمّ حصر الأصوات، والاتفاق على النتيجة.

لا يعني أيٌّ من ذلك أن المفاوضات التي جرت خلف الكواليس كانت بلا جدوى.

قادة أجنحة الحزب بحاجة إلى التفاوض، ولا يمكن للحكومات، على وجه الخصوص، أن تتعامل مع كل خلاف كذريعة لتشويه سمعة الخصوم السياسيين على شاشات التلفزيون.

لكن ثمة فرق بين تجنُّب الصراعات غير المبررة وإخفاء كل أثرٍ ظاهرٍ للتدخل السياسي.

لنأخذ على سبيل المثال انتخاب أعضاء الهيئة التنفيذية الوطنية لحزب العمال الأسترالي.

كان هناك عشرون منصبًا شاغرًا قبل المؤتمر، ويا للعجب، لم يتقدم سوى عشرون شخصًا - يا له من أمرٍ مُثير للدهشة!

استعراض للوحدة

صُمم مؤتمر حزب العمال لإظهار الوحدة في وقتٍ أراد فيه الحزب أن يركز الناخبون على خصومه، ولا سيما التهديد المتزايد الذي يمثله حزب "أمة واحدة"، بدلاً من أي انقسام داخل صفوفه.

حذرت شخصيات بارزة مرارًا وتكرارًا من أن حزب بولين هانسون يستغل الإحباط الاقتصادي الحقيقي ويوجهه نحو الأقليات وأهداف أخرى ملائمة.

ومع ذلك، فإن تعامل المؤتمر مع الخلافات السياسية قد يُعزز أحد المظالم التي تزدهر عليها الأحزاب الشعبوية: الشك في أن القرارات المهمة تُدبّر من قِبل المقربين من داخل الأوساط السياسية.

وفي حديثٍ على هامش اليوم الأخير من المؤتمر، ذهب النائب إد هوسيك، وهو من النواب العاديين، إلى حد التحذير من أن نجاح حزب "أمة واحدة" كان "اختبارًا" لحزب العمال ليتعلم متى يتخلى عن الخطابات الرنانة ويحاول بدلاً من ذلك "إقناع" الناخبين بالقضية التقدمية.

إد هوسيك، الذي تولى دور المحرض الرئيسي منذ إقالته من الحكومة وسط مناورات قادة أجنحة الحزب العام الماضي، انتهى به المطاف معزولاً إلى حد كبير بسبب جهوده.

لم يُسفر هذا الخلاف المستمر إلا عن تغذية الشكوك بين زملائه حول دوافعه، بينما يصر البعض على أن محاولته الفاشلة لحشد الدعم لعقد نقاش في المؤتمر حول غزة كانت ستكون أكثر فعالية لو أنه اقتصر على هذه القضية وحدها.

أراد العديد من أعضاء حزب العمال الآخرين أن يتخذ الحزب خطوات أوسع في قضايا مثل أضرار القمار، وضريبة الوقود، والاضطرابات التي يُسببها الذكاء الاصطناعي.

لم تكن هذه خلافات مُفتعلة لإضفاء بعض الإثارة على اجتماع منظم.

لكن حلّها في جلسات مغلقة، حتى قبل أشهر، غيّر بشكل جذري مسار هذا المؤتمر.

ويُعزى جزء كبير من هذا التحكم إلى سيطرة رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز المُحكمة على الحزب في هذه المرحلة.

انتقل من كونه مناضلاً في صفوف الأقلية إلى رئيس الحزب في وقت بات فيه اليسار يسيطر على أغلبية المقاعد في البرلمان وبين المندوبين في المؤتمر.

لكن حزب العمال حسّن أيضاً آلية وضع سياساته، فانتقل مما وصفه أحد المندوبين بـ"تعديلات مكتوبة على قصاصات ورق" إلى منتدى منظم للمفاوضات.

بيان مجلس الشؤون الأسترالية الإسرائيلية واليهودية بشأن المؤتمر الوطني ومنصة حزب العمال الأسترالي

26 يوليو 2026[19]

بقلم الدكتور كولين روبنشتاين، المدير التنفيذي مجلس الشؤون الأسترالية الإسرائيلية واليهودية (AIJAC)

أعرب مجلس الشؤون الأسترالية الإسرائيلية واليهودية (AIJAC) عن ارتياحه لرفض المؤتمر الوطني لحزب العمال الأسترالي (ALP) في نهاية هذا الأسبوع المقترح المتطرف والمثير للفتنة بشأن الشرق الأوسط الذي سعى النائب إد هوسيك إلى طرحه، والذي كان من شأنه أن يُقوّض نهج أستراليا الثنائي الراسخ تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كما نُرحب بتأكيد وزيرة الخارجية بيني وونغ الواضح الأسبوع الماضي على ضرورة نزع سلاح حماس، وإصلاح السلطة الفلسطينية، وضمان أمن إسرائيل كشروط أساسية لأي سلام دائم.

ومع ذلك، نشعر بخيبة أمل عميقة إزاء اعتماد المؤتمر الوطني لحزب العمال الأسترالي تعديلات على برنامجه الوطني، والتي حذفت الدعوات الصريحة لنزع سلاح حماس، وإصلاح السلطة الفلسطينية، وضمانات أمن إسرائيل. وتأتي هذه التعديلات، بالإضافة إلى قرار الحكومة العام الماضي الذي جاء بنتائج عكسية تمامًا، بالاعتراف الأحادي بدولة فلسطين غير الموجودة، لتُظهر مدى ابتعاد حزب العمال الأسترالي عن دعم الحزبين التقليدي لحل الدولتين عبر المفاوضات.

نؤكد مجدداً أن نزع سلاح حماس وإصلاح السلطة الفلسطينية ليسا قضيتين هامشيتين، بل هما الشرطان الأساسيان اللذان أكدهما رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز مراراً وتكراراً كشرطين أساسيين لاعتراف أستراليا بدولة فلسطينية في أغسطس الماضي، وأكدهما وزير الخارجية قبل أيام. لا سبيل للسلام ذي مصداقية ما دامت حماس مسلحة وملتزمة بتدمير إسرائيل، وفي ظل سلطة فلسطينية لم تُصلح بعد، وتستمر في تمويل رواتب الإرهابيين، والتحريض على العنف، وتفتقر إلى القدرة على الحكم بفعالية.

الأمين العام لحزب العمال الأسترالي ينفي أن الحزب يكبت المعارضة بعد أن أغلق المؤتمر مناقشات فلسطين واتفاقية أوكوس

26 يوليو 2026[20]

موقع سكاي نيوز

رفض الأمين العام لحزب العمال الادعاءات بأن الحزب سعى إلى قمع المعارضة في المؤتمر الوطني بعد إغلاق المناقشات المثيرة للجدل حول اتفاقية أوكوس وفلسطين.

---

19 - AIJAC statement on the ALP national conference and platform - AIJAC

20 - ALP National Secretary denies Labor is burying dissent after conference shuts down Palestine, AUKUS debates | Sky News Australia

أكد بول إريكسون، في حديثه لبرنامج "أجندة الأحد" على قناة سكاي نيوز، أن المؤتمر الوطني لحزب العمال الأسترالي في أديلايد خلال الأيام الثلاثة الماضية أظهر "وحدة" حقيقية، وليس حزباً يرفض الاختلاف في الرأي.

يأتي هذا بعد أن منع قادة الفصائل طرح نقاشات مناهضة لاتفاقية أوكوس وإسرائيل في قاعة المؤتمر.

وقال السيد إريكسون لبرنامج "أجندة الأحد" على قناة سكاي نيوز: "أعتقد أن ما شهدناه خلال الأيام الثلاثة الماضية هو شعور بوحدة الهدف في جميع أنحاء حزب العمال الأسترالي."

وأضاف: "أعتقد أنكم رأيتم في جميع أنحاء قاعة المؤتمر شعوراً بالوحدة في جميع أطياف الحزب حول كيفية مواجهة هذه التحديات".

نفى السيد إريكسون أن يكون تأجيل مناقشة أكثر القضايا إثارةً للجدل - وهما اتفاقية أوكوس وفلسطين - إلى اليوم الأخير من المؤتمر عملاً انتهازياً.

وقال: "لا بد من مناقشة الأمور وفق ترتيب معين، وقد وضعنا جدول أعمال المؤتمر قبل أشهر، وحينها تُناقش الأمور كما هي، لكنني لا أوافق على هذا المبدأ إطلاقاً."

وأضاف: "في جوهر الأمر، ما نشهده طوال المؤتمر هو شعورٌ بوحدة الهدف يتوحد حول كل قضية."

وجاءت هذه التصريحات بعد أن تضافرت جهود قادة أجنحة الحزب في داخل حزب العمال لمنع مناقشة سلسلة من التعديلات المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني واتفاقية أوكوس.

سعى النائب العمالي إد هوسيك، من الصفوف الخلفية، إلى تقديم اقتراح يدعو حكومة أنتوني ألبانيز إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع دولة فلسطين.

كما دعا إلى سحب ممثلي الدفاع والتجارة من السفارة الأسترالية في إسرائيل، والتحقيق مع الأستراليين الذين خدموا في جيش الدفاع الإسرائيلي.

إلا أن مندوب نقابة عمال الموانئ الأسترالية، الذي وافق على تأييد الاقتراح، سحب دعمه بعد ضغوط من قادة الحزب.

نتيجةً لذلك، لم يتمكن الاقتراح من المضي قدمًا، كما مُنعت تعديلات أخرى مناهضة لإسرائيل، واقتراح آخر مناهض لاتفاقية أوكوس، من الوصول إلى قاعة المؤتمر.

بدلاً من ذلك، حثّ النائب العمالي اليهودي جوش بيرنز، والنائب عن منطقة كالويل: باسم عبدو، المندوبين على تبني برنامج السياسة الخارجية المتفق عليه دون تعديل.

عزز البرنامج المنقح الانتقادات الموجهة لإسرائيل، لكنه لم يتضمن المطالب المقترحة بنزع سلاح حماس أو إصلاح السلطة الفلسطينية.

مع ذلك، أضاف البرنامج إشارات إلى الإسلاموفوبيا إلى جانب معاداة السامية في قسم حقوق الإنسان، ووافق على دعم "حق العودة إلى الوطن."

بعد أن علم السيد إد هوسيك أن اقتراحه لن يحظى بتأييد، انتقد الجهود المبذولة لمنع النقاش.

وقال للصحفيين يوم السبت: "يجب أن أقول إنني فوجئت بالكم الهائل من الجهد المبذول لإيقاف هذا النقاش."

وأضاف: "لطالما كنت أؤمن بوجود آراء مختلفة، وعلينا أن نبذل جهدًا أكبر، فهذه هي الديمقراطية، وعلينا أن نصغي إلى الناس".

جادل السيد هوسيك بأن الحزب يستخلص دروسًا خاطئة من انقسامات عهد رود-جيلارد، إذ يعتبر الاختلاف في الرأي عاملًا مزعزعًا للاستقرار بطبيعته.

وقال: "لا أعتقد أن غياب النقاش أمرٌ صحي... يجب إيجاد طريقة للاختلاف باحترام، ومحاولة التعاون مع الآخرين، وإجراء هذا الحوار."

وعندما سُئل عما إذا كان يخشى أن يُطرد من الحزب بسبب إحداثه اضطرابًا في مؤتمر حزب العمال، أجاب السيد هوسيك: "بإمكانهم طردي، لا أبالي".

اتخذ رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز نبرة مختلفة في كلمته الختامية، واصفاً هذا التجمع بأنه "الأكثر جدية وتماسكاً" الذي حضره على الإطلاق.

وقال: "لقد أثبتنا أنه لا يزال من الممكن الاختلاف باحترام، وحل الخلافات حيثما وجدت بالطرق الديمقراطية، والمضي قدماً معاً".

ملخص المادة

المادة عبارة عن ملف بحثي/إخباري يوثّق نقاشات **المؤتمر الوطني الخمسين لحزب العمال الأسترالي** (أديلايد، 23-25 يوليو 2026) بخصوص الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويجمع بين تقرير تمهيدي ومجموعة مقالات وبيانات صحفية مترجمة من مصادر متعددة (الغارديان، فايننشال ريفيو، سيدني مورنينغ هيرالد، ABC، APAN، منظمة العفو الدولية، السفارة الإسرائيلية، AIJAC، إلخ).

أبرز النقاط:

- **مسودة البرنامج الوطني 2026** أعادت صياغة موقف الحزب من إسرائيل/فلسطين بشكل مختلف جذريًا عن نسخة 2023، مع تأكيد اعتراف أستراليا بدولة فلسطين (سبتمبر 2025)، ومعارضة الاستيطان والضم، ودعم محكمتي العدل والجنايات الدوليتين.
- **حذف لافت**: أُسقطت من النسخة النهائية عبارة كانت في المسودات الأولى تنص صراحة على "وجوب نزع سلاح حماس وعدم منحها أي دور في دولة فلسطين" ـــ ما أثار غضب الجالية اليهودية والسفارة الإسرائيلية.
- **بيني وونغ** (وزيرة الخارجية) أعلنت حزمة مساعدات (15-25 مليون دولار) لإعادة إعمار غزة، مع تأكيدها الشخصي على ضرورة نزع سلاح حماس رغم غياب ذلك من نص البرنامج الرسمي.
- **السفارة الإسرائيلية** أصدرت بيانًا نادرًا انتقدت فيه المسودة بشدة، معتبرة أنها تُحمّل "إسرائيل" وحدها مسؤولية الصراع وتتجاهل حماس والسلطة الفلسطينية.
- **إد هوسيك** (نائب يساري) حاول فرض قرار أكثر تشددًا ضد إسرائيل (اتهامات إبادة جماعية وفصل عنصري، سحب الملحقين العسكريين، عقوبات تجارية) لكنه **فشل** في حشد التأييد بعد سحب نقابة عمال الموانئ دعمها تحت ضغط قيادة الحزب.
- بدلًا من ذلك، ظهر **جوش بيرنز** (يهودي) و**باسم عبدو** (فلسطيني الأصل) معًا لتمرير الصيغة التوافقية دون تعديل، في مشهد "وحدة" مُدبّر.
- منظمات مثل **APAN** ومنظمة **العفو الدولية** انتقدت الحزب لعدم اتخاذ موقف أكثر صرامة (وقف تصدير الأسلحة، عقوبات على المستوطنات)، بينما اعتبرت مجموعات يهودية مثل **AIJAC** أن حذف شرط نزع سلاح حماس تراجع خطير.
- عدة معلقين (ABC، The Conversation) وصفوا المؤتمر بأنه مثال على "الديمقراطية المُدارة" حيث حُسمت الخلافات خلف الكواليس قبل وصولها لقاعة التصويت، وانتهى دون أي مفاجآت جوهرية.

بإيجاز شديد

حزب العمال الأسترالي عقد مؤتمره الوطني وأقرّ برنامجًا معتدلًا نسبيًا تجاه إسرائيل-فلسطين: يدعم حل الدولتين ويعارض الاستيطان، لكنه **حذف** الدعوة الصريحة لنزع سلاح حماس مقارنة بمسودات سابقة. محاولة النائب إد هوسيك لتشديد الموقف (اتهامات إبادة جماعية) **فشلت** بعد تدخل قيادة الحزب لكبح النقاش، فيما انتقدت إسرائيل والجالية اليهودية المسودة من جهة، وانتقدتها منظمات مناصرة لفلسطين من جهة أخرى لعدم ذهابها بعيدًا كفاية. (مركز الانطلاقة للدراسات على منصة أكاديمية عثمان أبوغربية)

تابعوا إصدارات **مركز الانطلاقة للدراسات** على المنصة

https://t.me/fatahacad